الدورة الإنتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٥)
الأثنين (٢٠٢٢/٣/٢٨) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢٤٥) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:٤٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الخامسة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دخل (١٣) نائب أصبح العدد الكلي (٢٥٨).

الفقرة أولاً: تقرير ومناقشة مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

- النائب محمد رسول الرميثي (نقطة نظام):-

تشير المادة (١٤٢) أولاً، يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية من المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على الدستور، وتحل اللجنة بعد البت بمقترحاتها، نحن الآن في الجلسة الخامسة وتشير المادة إلى بداية عمل مجلس النواب، لعله نستطيع أن نغير شيء في المستقبل يخلصنا من هذه الإشكاليات والتقاطعات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نقطة نظام مقبولة مداخلة صحيحة أطلب من السادة رؤوساء القوى السياسية تسمية ممثليهم بالإضافة إلى كيانات النواب المستقلين، للشروع بتشكيل لجنة للنظر بالتعديلات الدستورية وفقاً للمادة (١٤٢) من الدستور، مداخلة مقبولة، الدائرة البرلمانية تابعة مع السادة النواب، المداخلة صحيحة في الدورة السابقة تم تشكيل لجنة ووصلت إلى نقاط ممكن أن تستفيد منها اللجنة مرة أخرى.

- النائب عدنان فيحان موسى شري (نقطة نظام):-

هنالك أكثر من نقطة قبل البدأ بعملنا البرلماني وتشريع القوانين يجب الإنتباه لها.

أولاً: مجلس النواب لغاية الآن لم يصوت على النظام الداخلي هذه نقطة أساسية يجب أن ينتبه مجلس النواب حتى يبدأ عمله بصورة صحيحة لابد من التصويت على نظامه الداخلي.

ثانياً: حكومة تصريف أعمال لا يوجد أي سند قانوني بإرسال قانون إلى مجلس النواب ومناقشته وهذا مخالفة قانونية، مجلس النواب يبدأ عمله بمخالفة القانون، حكومة تصريف أعمال ليس من حقها ان ترسل قانون، كيف يتم مناقشته داخل مجلس النواب.

ثالثاً: اللجنة المالية لم تكتمل حتى نناقش قانون وتقدم مقترحاتها، المفروض اللجنة المالية تُمَثل من جميع الكتل والمستقلين الموجودين في مجلس النواب ومن ثم تصوت هذه اللجنة، ولكن اولاً نثبت هل للحكومة أحقية بإرسال قانون، وإذا كان لها أحقية المفروض القانون يقرأ في اللجنة المالية ويصوت عليه وبعدها يُناقَش داخل مجلس النواب، أما بهذه الكيفية أنا أعتبرها مخالفات يجب على مجلس النواب أن ينتبه لها ولا يمضي بها.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

لا شك إن موضوع الأمن الغذائي موضوع مهم جداً خصوصاً في الوقت الحاضر، ولكن كنا نتمنى أن يتخذ مجلس النواب مسار صحيح في سلوكه التشريعي ولا يكون هنالك إنتقائية، إن أمكن للحكومة قانونية أرسال مشاريع القوانين وإذا كان سمح للقانون لمجلس النواب أن يشرع قوانين فيها جنبات مالية ذلك الوقت سرورنا، ولكن بهذا المسار وانطلاقة لمجلس النواب بإنطلاقة غير صحيحة تعطي مؤشر سيء لمجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أرجو أن نختار العبارات.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

بالتالي سيادة الرئيس هذا المشروع مهم جداً وإذا كان لمجلس النواب وللحكومة صلاحية إرسال القوانين فالجميع يتفق على اهمية هذا القانون، وتُطالب الحكومة بإرسال الموازنة، تأخذ وقت شهر او أكثر وننتهي من الموازنة أفضل من أن نبدأ بقانون قد يجرنا إلى ثلاثة أسابيع أو شهر، سواء هذا القانون أو قانون الموازنة هو واحد كلاهما فيه جنبات مالية، فإذا سمح لنا القانون بتمرير هذا القانون، إذن من باب أولى والجميع يتفق إن قانون الموازنة هو قانون مهم للبلد، علينا أن نطالب الحكومة بإرسال قانون الموازنة هذا أولاً.

ثانياً: تمثيل اللجنة المالية هنالك إتفاق على أن تكتمل هذا اليوم، نحن لسنا ممثلين في اللجنة والمفروض المسودة التي قرأت من السادة النواب يطلع عليها الجميع في اللجنة المالية، نوابها (١٩) الموجود (١٢) بالتالي إكتمال نصاب اللجنة القانونية مهمة لتنضيج هذه القوانين.

- النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

في الحقيقة المجلس معطل فعلياً بسبب عدم وجود لجان فيه، والمداخلة التي قُدِمت صحيحة بإعتبار إن اللجنة التي يحق لها النظر في القوانين هي اللجنة الدائمة اللجنة المالية، وانا لا أرى أي مسوغ لإستمرار المجلس بالعمل دون البت في هذا للأمر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو الامر؟

- النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

وهو تشكيل اللجان الدائمة في مجلس النواب، وكان امامنا الوقت الكافي للمضي بهذا الامر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم تلتزم بعض القوى السياسية بنسبتها المسموحة في داخل اللجان أو آلية توزيع الأعضاء على اللجان، القوى السياسية لم تلتزم.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

في النهاية سيادة الرئيس هنالك رئاسة وهنالك مجلس يملك القرار وهنالك الحد الأدنى لتشكيل اللجان التي ممكن أن تترك لهذه الخلافات مساحات حتى لا تكون هنالك لجان وبالتالي لا يكون هنالك مجلس نواب والآن معطل، الامر الذي يشغل مجلس النواب هو تشكيل السلطة التنفيذية، إلى شكوى امر دستوري مهم وتواقيت يجب أن تحترم، لكن لماذا نعطل مجلس النواب والحكومة ليست مُشَكَلة ونحن عندنا بقرار المحكمة الإتحادية الحكمة تمضي بإعمالها بتصريف الأعمال حتى رئيس الجمهورية أيضاً يمضي بصلاحياته بنفس الطريقة بقرار من المحكمة الإتحادية، إذا هنالك سلطة تنفيذية ولو هي لتسيير الأعمال، لماذا نعطل مجلس النواب بهذه الطريقة؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو الموضوع الذي فيه مخالفة دستورية؟

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

استناداً للمادة (٥٠) من الدستور التي أقسمنا فيها ان نراعي مصالح شعب العراق، نحن بأمس الحاجة لقانون الموازنة، لا سيما إن هذا من صلاحية الحكومة الإتحادية وأن ترسله إلى مجلس النواب ولا يوجد مانع بذلك، أما بهذه العجالة بإرسال قانون دون تشكيل لجان وأهماها اللجنة القانونية مع اللجنة المالية بتفاصيلها أعتقد إن هذا يحتاج إلى مراجعة، الحكومة تقفز بالصلاحيات، وهذا ليس من صلاحية الحكومة وبالتالي يجب أن يعاد إلى الحكومة وبأسرع وقت ترسل موازنتها إستناداً لقانون قم (٦) لسنة ٢٠١٩ قانون الإدارة المالية، وأيضاً موضوعين موضوع مهم، لديَ إستضافتين واحدة جمعت تواقيع وزير النفط ضروري أن يحضر للمجلس مثلما أحضرتم وزير المالية، والثانية وزير النقل ومدير شركة الموانئ العراقية يجب حضورهم بما يتعلق بميناء الفاو والخروقات الكبيرة في هذا المشروع، وتحددوا في هذه الجلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم تحديد الموعد وإعلام حضرتك، بما يتعلق بإكمال أعضاء اللجنة المالية يتم حسم الأسماء مع السيد نائب رئيس المجلس ويتم عرضها علينا وبعدها تعرض على المجلس للتصويت عليها.

- النائب مثنى عبد الصمد السامرائي:-

بالنسبة للقانون المرسل من الحكومة إلى مجلس النواب أعتقد هي حكومة تصريف أعمال وليس لها الحق، هذا أولاً.

ثانياً: السادة إذا أكملوا التقرير المعني يجب أن يكون تصويت عليه من قبل اللجنة المالية، وعدم تمثيل الكتل السياسية في داخل اللجنة المالية لا يعطي الحق للآخرين بالتصويت عليه، اعتقد العدد الموجود بموجب النظام الداخلي هو (٢٣).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا العدد (٢١).

- النائب مثنى عبد الصمد السامرائي:-

العدد (٢١)، وكانت هنالك فقرة في الدورة السابقة إضافة عضوان في اللجنة من قبل السيد رئيس مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

العدد من (٧) إلى (٢١) ممكن أن تُشَكل اللجنة بسبعة وممكن أن تُشَكل ب(٢١) عضواً.

- النائب مثنى عبد الصمد السامرائي:-

في المحصلة هو تصويت لأعضاء ونواب ممثلين لهذه الكتل السياسية داخل اللجنة المالية، إذن التصويت للتقرير قبل القراءة الثانية حالياً من السادة النواب يجب أن يناقش في داخل اللجنة المالية، ما هي مبررات المبالغ؟ أليس لدينا قانون إدارة مالية مُشرع من قبلنا ومن قبلكَ أيضاً، رقمه (٦) لسنة ٢٠١٩ الذي حدد آلية الصرف للحكومة في عدم وجود موازنة، وثبتنا هذا الموضوع وسابقاً كانت أكثر من دورة عدم وجود موازنة، نحن مع قانون يوفر للمواطنين الغذاء لكن يجب ان يكون وفق موازنة، وهل لها حق الحكومة ممكن ان نستفسر من المحكمة الإتحادية هل مسموح لحكومة تصريف الإعمال إرسال قانون مسودة مشروع قانون والتصويت؟ فالمضي بقراءة التقرير من قبل السادة في اللجنة المالية

فيه جنبة قانونية ويحتاج مراجعة هذا الموضوع، وأن يكون تمثيل للكتل السياسية داخل اللجنة ومعرفة الأرقام والإحصائيات بالمبالغ التي تصرف وقانون الإدارة المالية يكفي بان تأخذ الحكومة بإجراءاتها المالية بصرف المبالغ المتحققة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أفهم من هذا الطلب، وأسأل المتداخلين هل هو طلب برد القانون إلى الحكومة؟ المتداخلين، من يؤيد رفض هذا القانون من حيث المبدأ وإعادته إلى الحكومة.

(تم التصويت بعدم الموافقة)

السيدات والسادة النواب هذه السياقات عرضت هذا الإعتراض ولم تحصل الموافقة على إعادته، تم عرضه للتصويت، (٣٧) عضوا قدموا الطلب ولم تحصل الموافقة على إعادته للحكومة هذا باب، السيدة النائبة في نهاية حكومة السيد (حيدر العبادي) في عام ٢٠١٨ قدم السيد (العبادي) بشهر أيلول او تشرين الأول قانون الموازنة العامة الإتحادية لعام ٢٠١٩ ولم تكن في حينها أصوات او مطالبات باعتبارها مخالفة قانونية، وكانت حكومة تسيير أعمال لأن الإنتخابات جرت في شهر آيار من عام ٢٠١٨ وقدم القانون في شه تشرين الأول عام ٢٠١٨ إلى مجلس النواب أو شهر أيلول لغرض تشريعه، في عام ٢٠١٤ قدمت حكومة السيد (المالكي) الموازنة العامة الإتحادية لسنة ٢٠١٥ إلى مجلس النواب هذه القوانين أرسلت ولم يطالب أحد في حينها على إنها حكومة تسيير أعمال، الامر الأخر هذا القانون جاء بناءً على مطالبات شعبية ونيابية، وتم إستضافة وزير المالية هنا في مجلس النواب وإستضافة محافظ البنك المركزي لمعالجة الأضرار التي أصابت المواطنين جراء إرتفاع الأسعار الغذائية وجراء زيادة سعر الصرف وتوفير الخدمات للمواطنين على هذا الأساس تم إرسال القانون من قبل مجلس الوزراء إلى الحكومة، اطلب من اللجنة المالية المضي بإكمال قراءة التقرير، والطلبات التي قدمت اليوم لإكمال للجنة المالية تمت الموافقة عليها هنالك بعض الملاحظات التي نعالجها وترسل للتصويت، هذه القراءة مسودة لا تعني تشيع القانون، كل ملاحظاتكم تطرحونها على اللجنة ولا يمر القانون تتضح جميع الملاحظات التي تطرح على اللجنة.

- النائب .....:-

نحن يوم السبت اجتمعنا الأحد والاثنين تريد قانون فيه جنبة مالية وفيه تنمية ومواد قانونية تتعلق بالدولة تريده الآن يحسم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يأخذ الوقت لا يحسم اليوم، هذه القراءة الثانية التصويت بعد، القراءة الأولى إعلان إنه وصلنا هذا القانون، القراءة الثانية تؤخذ جميع ملاحظات السيدات والسادة النواب، وتؤخذ الملاحظات في اللجان ويأخذوا وقتهم إحتمال أسبوع او شهر لكي يكمل القانون، هذا فقط حتى يسمعوا مداخلاتكم، الآن لا تشريع للقانون لحين إكمال جميع ملاحظاتكم وتطرح في وقت لاحق، القانون يمر بثلاثة مراحل، قراءة اولى وهي إشهار بالقانون إلان إن القانون وصل وتوضيحه للمجلس وللرأي العام، القراءة الثانية تقرير اللجنة وآراء السيدات والسادة النواب تطرح على اللجنة وعلى المجلس، المرحلة الثالثة هي التصويت لم يأتي بعدها.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

نقطة نظامي من المادة (٢٧) من النظام الداخلي هذا أولاً.

ثانياً: حضرتك استشهدت بحالتين من تمرير الموازنة وفي عام ٢٠١٤ والثانية بعهد السيد (المالكي)، لم تنتبه لتشريع النظام الداخلي لمجلس الوزراء وتحديد صلاحية حكومة تصريف الأعمال بالمادة (٤٢) بالنظام الداخلي لمجلس الوزراء الذي حدد فيه صلاحية مجلس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قرار المجلس الآن بعدم رفض القانون وإعادته للحكومة أعلى من النظام الداخلي لمجلس الوزراء.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

المادة (٤٢) من نظام مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٩ حددت صلاحية حكومة تصريف الاعمال، وليس من ضمنها تقديم مشاريع قوانين.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

كما تعلم نحن في هذه الدورة لجنة قانونية ليست لدينا، المادة (٤٢) كذلك تمنع الإقتراض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

خذ مداخلة، هذه مداخلة.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

مجلس الوزراء أساساً يمنع الإقتراض وهو حكومة تصريف أعمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جيد ثبتها حتى يرفعونها، السيد النائب فقط أعرف السياقات إنه ملاحظتك مداخلتك تؤخذ بعد القراءة الثانية، هذه مداخلة، بعد القراءة الثانية ثبت ملاحظتك والمجلس سيلتزم بالقوانين وبالتنفيذ.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

حكومة رئيس الوزراء كتصريف أعمال لا يستطيع ان يرفع قروض ولدينا قرار تشريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه الملاحظة تؤخذ من اللجنة المالية بمعالجة القرض، السيد النائب الأول أرج من حضرتك ان تجتمع مع القى السياسية لغرض إكمال موضوع اللجنة المالية واللجنة القانونية الآن، رتب الموعد مع السيد النائب الاول لإكمالها.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

يقرأ تقرير اللجنة المالية.

- النائب .....:-

يكمل قراءة التقرير.

- النائب مشعان ركاض ضامن الجبوري:-

يكمل قراءة التقرير.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية.

- النائب فلاح حسن زيدان:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية.

- النائب ستار جبار العتابي:-

يقرأ التوصيات تقرير اللجنة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، أريد أن اقرأ النقطة خامساً للنواب الذين يوجد عندهم ملاحظات، ترى اللجنة المالية بعد استكمال قراءة الثانية لمشروع القانون تضمين بعض المقترحات والتعديلات الجوهرية بما يضمن تحقيق اهداف المذكورة انفاً، اضافة إلى مناقشة المقترحات والملاحظات التي سوف ترد من السادة اعضاء مجلس النواب واللجان النيابية، القانون في طور تنضيج، يعني اليوم قراءة ثانية من القراءة الثانية حين التصويت تأخذ جميع الملاحظات ويأخذ بنظر الاعتبار المقترحات التي سوف تقدم ايضاً من اللجان النيابية الان نمضي بالمداخلات، المداخلات دقيقة واحدة لكل متداخل لا تمدد، بدون يجب أن نتفق بدون شكراً بدون مباشراً ندخل بالموضوع هذه المداخلات الجانبية تشطب.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

السيد الرئيس خلال هذا الاسبوع بدأ من يوم غداً اللجنة المالية قررت بالاستضافة الوزراء المعنيين وزير المالية ووزير التجارة ووزير الزراعة ووزير النفط ووزير الكهرباء محافظ البنك المركزي ايضاً وزراء أخرين لم يحظرني التخطيط وزير العمل نظمت اللجنة المالية جدول سوف يرسل إلى السيدات والسادة النواب حتى كل حسب المبتغى من اختصاصه أو لجنة أو اهتماماته حتى يحضر يتشرف بالحضور إلى اللجنة المالية في أي وقت حتى يكون حاضر ضمن النقاشات والحوارات مع المسؤولين التنفيذيين في اللجنة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ايضاً من يرغب من السيدات والسادة النواب أن يساهم في مناقشات اللجنة له الحق بالنظام الداخلي أن يشترك على أن لا يصوت في قرارات اللجنة ايضاً يكون متواجد مع اللجنة المالية خلال هذه الاستضافات، دقيقة ونصف كل متداخل.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

قانون مهم جداً وبنفس الوقت خطير جداً، قد تكون النية حسنة بتشريعه ولكن الصياغات فضفاضة وكارثية ويجب أن تحبك بطريقة لا تجعل هناك مدخل للفساد بدأً من أسم الصندوق الامن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر، نحن نتحدث عن أمن غذائي يكون أن يكون القانون فقط للأمن الغذائي يجب ترك التنمية أذا كانت الحكومة عندها صلاحية أرسال قوانين لماذا لا ترسل قانون الموازنة بأسرع ما يمكن، يجب أن نقرر اليوم ونصوت نلزم الحكومة بأرسال قانون الموازنة خلال أسبوع يأتي قانون الموازنة يعالج التنمية يعالج التحوط المالي يعالج العجز ويجب أن نتحدث فقط عن الامن الغذائي لان هذه القضية الاهم الان، السيد الرئيس بالمواد المادة (٤) فقرة خطير جداً لوزير المالية تعديل النفقات المذكور في المادة (٣) لغاية (١٥%)، نحن نتحدث عن أمن غذائي ويتحدث عن تسديد كلفة انتاج النفط يتحدث عن ديون استيراد الغاز يتحدث عن السيولة الوقائية ويحق لوزير المالية يعدل لغاية (١٥%) لماذا وضعت بنود هذا (٣٥) وهذا (١٠) وهذا (٥) وهذا (١٥) وتأتي وتعطي الصلاحية للوزير المالية ونضعها لغاية (١٥)، الاقتراض الخارجي والداخلي السيد الرئيس لا يمكن أن يمرر بهذه الطريقة السريعة بدون دراسة الاقتراض يجب أن يكون ضمن قانون الموازنة حتى تكون السلطة الرقابية عندها مدخل عليها بكل فقراتها، الاقتراض لم يقول (١٠) ترليون دينار الاقتراض كل شهر كل سنة كل سنتين غير محدد، الاعفاء من الضرائب والرسوم السيد الرئيس لماذا تعفى أنت تعطي استثناءات وتعطي مشاريع وتعفي من الضرائب والرسوم ونحن من باب نقول لا يوجد عندنا موارد للموازنة، السيد الرئيس يتحدث القانون وكأن يستمر إلى عشرات السنين في حين بالمادة الاخير يقول نافذ لغاية إقرار الموازنة من تقرأ نصوصها يتحدث سنوياً سنوياًسنوياً كيف نافذ لغاية إقرار الموازنة نفترض إقرارنا الموازنة بعد شهر هذا يتحدث عن سنوات المادة الاخطر المادة (٨) التي سوف تشرعاً كل ما يصرف من أموال كبير ويقول تدخل في قانون الموازنة السيد الرئيس أذا كانت قانونية وإذا كانت منظمة ليس أي صرف يدخل بقانون الموازنة، لذلك السيد الرئيس أتمنى على سيادتكم أن يصدر قرار من مجلس النواب بالتعديل بإقرار الموازنة أرسالها ما دامت الحكومة عندها صلاحية لماذا لا ترسلها وايضاً اتمنى من الاخوان في اللجنة المالية أن يأخذون كل ملاحظاتنا بنظر الاعتبار الان الحقيقة فيها نصوص ويوجد به مواد خطيرة جداً وسوف تكون باب من أبواب الفساد أن لم تضبط بشكل جيد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يجب أن يكملون كل مداخلاتهم يمكن عندك تعليق حول هذا الموضوع تعقيد اليوم بالاجتماع مع اللجنة المالية قبل بدأ الجلسة ويتفق رأيهم مع رأي أغلب أعضاء المجلس لا ؟؟؟؟؟ في هذا القانون، أن المفروض الان نعمل على إعادة بعض الاموال التي تم اقتراضها سابقاً إلى البنك المركزي مع تأمين الامن الغذائي وهذه التفاصيل نية اللجنة المالية أن لا تمضي بأقتراض داخلي وخارجي في هذا القانون أبداً.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

في التقرير الذي تم توزيع للسيدات والسادة النواب منهم السيدة النائبة المتفضلة بالتداخل بثلاثة أهداف اللجنة هي رابعاً توجه بعدم الذهاب نحوى الاقتراض المحلي والخارجي كنت أتمنى السيدة النائبة تقرأ ما موجود بالتقرير الذب هو ما بين يديهم وممكن أن تطرحه، ثانياً السيد الرئيس اعتقد اللجنة قراءة بديباجة التقرير حق وقررت حق مجلس النواب العراقي بالاعتبار هو ممثل للشعب وممثل للسلطة التشريعية في إقرار مشروع قانون موازنة اتحادية عامة ترسم الخطة وتسعى إلى تنمية شاملة ومستدامة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأخوان باللجنة السيد حسن الكعبي وإخوانك انتظروا كل المداخلات تكمل وأبدوا الملاحظات عليها بعد ما تكمل كل المداخلات ثاني أن ابدأ الرأي من السيدات والسادة النواب جزء من عند هو حق له وجزء من عند هو تأكيد لما تم طرحة هو ثالثاً لتثبيت رأي خلال قبة المجلس.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

السيد الرئيس يوجد عندي كثير من الملاحظات على هذا القانون وأثبت ما تم ذكرتها زميلتي أن هذا القانون فيه تكمل كثير من الامور التي ترى به الفساد في هذا القانون، لذلك اتمنى على اللجنة المالية أن تدقق جيداً وأن شاء الله يكون جميع اعضاء مجلس النواب بالمرصاد، الامر المهم الذي أنا سوف أقوله واختصر كل ورقتي هذه أقول أي رئيس وزراء حالي أو سابق في ظل قرارات محكمة الاتحادية الاخيرة التي صدرت والتي حددت آليات التعامل مع الاقليم في مجال النفط بعد لا يأتي لنا قانون الموازنة، يا مجلس النواب لا يأتي لنا قانون الموازنة وأي رئيس وزراء لا يجازف أن يأتي بقانون الموازنة إلى مجلس النواب سوف نظل بهذه القوانين الهجينة القوانين التي لا اعرف ماذا أسميها، ماذا أقول هذا القانون الموازنة متشابك مع قانون أخر في ظل قرار المحكمة الاتحادية الاخير لا تتوقعون تأتي موازنة هنا وتأتي يومياً لنا نفس هذه القوانين.

- النائب محمد عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

بالنسبة للقانون أولاً يجب أن يحصر أسمة الامن الغذائي فقط، لا يوجد له علاقة بقضية أخرى الان نريد استقرار ليس أمن غذائي ظروف طارئة يبقى قانون الامن الغذائي صندوق أو حساب ثابت الامر الاخر مصادر التمويل حذف الفقرة أو البند (٤) ومصادر أخرى وما هي المصادر الاخرى، موضوع النسبة المحدد يجب أن تكون نسبة من الموازنة بإيرادات الدولة لان هذا الرقم قد يصل إلى (٢٠%) من ايرادات الدولة اقترح أن يكون (١٠%) من الايرادات بصندوق ثابت قضية أخرى تتعلق بقضية المحرومية المحافظات وذكر خصوصية محافظة النجف وكربلاء واضيف المثنى والديوانية يجب أن تضاف لهم نسبة معينة زيادة عن المخصص لهذه المحافظات أمر أخر هو حذف المادة (٤) لا سلطة تقديرية لوزير المالية في قضية النسب وتغييرها خلال الفترة نقطة أخرى أن هذا القانون هو قانون كقانون الموازنة لماذا يدخل في قانون الموازنة لماذا يستثنى من قانون ادارة الاموال الدولة هو قانون بحد ذات أمن غذائي يخص البطاقة التموينية يعني تحديد نطاق القانون أفضل من يكون النهايات سائبة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب أذا يوجد أحد عند ملاحظات يجب أن يقدمها إلى اللجنة المالية أعتقد لا يستطيعون تسجيل ملاحظاتكم.

- النائبة زيتون حسين مراد الدليمي:-

طبعاً عنوان القانون الامن الغذائي والتنمية أقترح أن يكون العنوان الامن الغذائي والامن الصحي، الان الامن الصحي لا يقل أهمية عن الامن الغذائي وكما ترون أسعار الادوية أسعار وصلت إلى مراحل خطر جداً لا يستطيع أي مواطن مواجهتها في ظل الضرف الحالي وارتفاع الاسعار وكذلك سعر الدولار، أعتقد أن تسريع هذا القانون مهم جداً وضروري لم يكون هناك قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٢ بعض الشرائح الفقير والمتضرر من جراء ارتفاع الاسعار الغذائية عالمية ومحلياً، وقد أجد في هذا الهدف يتطلب خطوات.

١- الدعم الغذائي عن طريق ضمان وصول مفردات البطاقة التموينية بشكل كامل ومستمر وشهري.

٢- دعم الطبقات الهشة ذات الرواتب المتدنية مثل طبقة المتقاعدين الذين تقر راتبهم (٥٠٠,٠٠٠) كذلك مستفيدين شبكة الرعاية الاجتماعية ولزيادة رواتبهم ومستحقاتهم ونوجة غلاء الاسعار.

٣- كذلك توفير دعم للقطاع الصحي وتوفير الادوية والخدمات في المستشفيات الحكومية والعلاجية للمقيم.

كل هذه الحلول مؤقتة ولكن الاهم من هذا إقرار الموازنة العامة الاتحادية لوضع حلول لمشاكل كبير ومعاناة كبير الذي يعني منها الشعب العراقي.

- النائب لقمان نجم احمد الرشيدي:-

تضم مشروع قانون تسديد الديون الخارجية، سؤال ما هو مقدار ديون لسنة ٢٠٢٢؟ وما هو مقدار مبالغ شراء الطاقة؟ تناولت القانون تخصيص (٣٥%) من المبالغ دعم المشاريع الجديد والمتلكئ حسب مؤشرات نسبة الفقر بالمحافظات، اقترح أن يتم شمول محافظة نينوى ايضاً باستثناء

إلى جانب محافظة كربلاء والنجب باعتبارها محافظة منكوبة علماً أن نسبة الفقر في محافظة نينوى تجاوز (٣٧,٧) حسب إحصائيات وزارة التخطيط، كذلك اقترح دفع مستحقات الفلاحين وكذلك شمول مفردات البطاقة التموينية وكذلك الرعاية الاجتماعية والطبقة الفقيرة.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

أشار القانون في المادة (٢) الفقرة ثلاثاً بأن يمول حساب الدعم الامن الغذائي عن طريق القروض الداخلية والخارجية وبما لا يزيد عن عشرة ترليون دينار عراقي، سؤال هنا كيف سوف يتم تسديد هذا القرض مع الفوائد المترتبة علية وإذا كان القانون يحمل أسم الدعم الامن الغذائي وهل يتم دعم هذا الحساب من القروض هذا أولاً، ثانياً بصراحة الشعب العراقي كل يذكر النفط مقابل الغذاء كان حصة الفرد دولارين وكانت (١٥) فقرة أو مادة في المواد الغذائية وكان أغلب الشعب العراقي يبيع من هذه المواد ويعيش وفي الوقت الحالي (٢٥) دولار وإلى حد الان أي أحد من عندكم أنتم ممثلين الشعب هل يأتي على المواطنين أو بيوت العراقيين تأتي له الحصة التموينية بشكل صحيح ابداً لا يأتي وعلية أنا أقترح أن يكون هناك دراسة تفصيلية بهذا الموضوع بأن يعاد البطاقة التموينية على أساس ما كان النفط مقابل الغذاء حتى يصل إلى المواطن بصورة صحيحة.

- النائب حسين هاشم بكر العامري:-

تصف المادة (١٠) من المشروع على أنه يعمل بهذا القانون لغاية نفاذ قانون الموازنة العامة وهذا يعني قانون عمر لا يتجاوز بضعت أسابيع، لذلك نقترح العمل بالمادة (١٣) من قانون الادارة المالية الاتحادية ليثما تشكيل حكومة جديد وتشريع قانون الموازنة وايضاً لم يحدد المشروع لم يحدد مصير أموال الصندوق بعد إلغاءه، ذكر المشروع (٢٥) تريليون أذن تبرر الحكومة لماذا (٢٥) وليس (١٠,٧) أو غيرها من هذه الارقام، ثالثاً مشروع القانون تجاوز على اختصاصات مجلس النواب ورجحة كفة الحكومة تصريف الاعمال وأطلق العنان في تصرف بالأموال المشروع لم يحدد أليات الرقابة الدستورية للمجلس وايضاً لم يذكر الدور الرقابي المالية في هذا المشروع.

- النائبة سهام موسى الموسوي:-

يوجد عندنا الجنبة المالية (٣٥) تريليون للقانون نحن اليوم لو نرى الموازنة العامة نطرح من عندها نفقاتها السيادية ورواتب ومستحقات الفلاحين والبطاقة التموينية يمكن هذا المبلغ يعادل موازنة كاملة، بالنسبة لنا الفقرة التي تقر بأن القانون يوفر وفرة مالية يخول وزير المالية يكون هذا القانون، إذا عندنا وفرة مالية كيف نعطي تخويل لوزير المالية أن يكون اقتراض داخلي وخارجي لماذا هذا الاصرار على الاقتراض الداخلي والخارجي حتى نكبل البلد بهذه الاموال الضخمة والاقتراض من البنوك الدولية، أضافة إلى ذلك المشاريع المشمولة يعني بالتمويل حسب القانون من الضرائب أعفاء المشاريع من الضرائب والرسوم الكمركية إذا كانت مشاريع قديمة ومتلكئة لماذا أنا اعفيها من الكمرك، أنا في هذا القانون يوجد عندي عوائل ومواطنين لا يتقاضون رواتب أنا عنوان القانون هو أمن غذائي لا يتقاضى راتب تقاعدي ولا راتب رعاية اجتماعية لماذا لا أوفر مبالغ أعالج هذه العوائل هذه المشاكل التي عندي اليوم عندي استحقاقات بالرعاية الاجتماعية وغيرها، عندي المادة (٢) بالقانون يقول تحدد صلاحية تحديد المشروع المستفيد من هذا التحويل لوزارة التخطيط مع مراعات عدالة التوزيع حسب النسب السكانية ومؤشرات الفقر واعطاء وضع خاص محافظتي النجف وكربلاء المقدسة، أين وضع الديوانية والسماوة يعني اليوم تضليل محافظة الديوانية والسماوة هي أحق من باقي المحافظات كلها أحسن من محافظات.

- النائب محمد شياع السوداني:-

أثناء استضافة وزير المالية طرح سوف يقدم مشروع سما مشروع قانون تمويل طارئ للتخفيف من حدت الفقر يخصص مبالغ (٩,٦٠٠) تريليون حدد مواطن الصرف بطاقة تموينية حماية اجتماعية دعم مشاريع للشباب وزيادة رواتب المتقاعدين، أتى القانون (٣٥) تريليون ودخلت التنمية ودخلت كل مواطن الصرف في قانون الموازنة الاعتيادية، أي أن الالتفاف على قضية واضح ومعروفة وتجاوز على صلاحيات مجلس النواب، مشاريع جديد احصائية وزارة التخطيط اخوان اعضاء اللجنة المالية اليوم أنا خابرت الوزارة (١٤٥٢) مشروع متوقف كلفتها (٢٤) تريليون تحملنا اندثار (٥) تريليون وتحملنا (٤) تريليون فرق سعر صرف الدولار وتحملنا مبالغ لم يحدد إلى الآن بسبب التعاقدات الان نحن متعاقدين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ والمشروع متوقف يجب على الحكومة تغيير سعر الصرف وهذه من الذي يتحملها الخزينة العامة، لماذا لا نذهب إلى مشاريع جديد المشاريع الجديد يعني عمولات يعني صفقات يعني حصص قبل ما نذهب إلى مشاريع جديد،

- النائب جواد عويز زكاط الغزالي:-

التنمية مفهوم واسع فقد ذكر في عنوان بالمادة (١) وجودها رتب أمور كثير في باقي مواد القانون اغلبها مبهمة، المادة (١) يستحسن تسمية باسم حساب الامن الغذائي بدلاً من كلمة الحساب، المادة (٢) المبالغ المذكور لتحويل الحساب كبير جداً ولا نعتقد وجود مصادر كافية لتغطيتها الاقتراح تقليل نسبة هذه المبالغ (٥٠%) على الاقل على أن لا تتقاطع مع أمن الدولة وسيادتها، المادة (٣) أولاً موضوع تسديد الديون ومستحقات الفلاحين للمواسم السابقة حسم من قبل وزارة التجارة ولا داعي لوجود هذه الفقرة بالقانون، المادة (٤) تسديد الديون الخارجية الاقتراح تحذف ولا داعي لاقتحام موضوع مديوني خارجية لهذا القانون، المادة (٦) أولاً تعدل أن يكون الاقتراض فقط في وقت الازمات وتكون صلاحية وزير المالية بالاقتراض الداخلي فقط والاقتراض الخارجي يكون موافقة مجلس النواب، المادة (٧) بحاجة إلى إعادة النظر ولا سيما وأن القانون بالغة مسألة قبول الهبات والمنح والمساعدات من الخارج واعطى الصلاحية للمحافظات وهذه اشكالي أمنية وسيادية يجب الالتفات إليها وكذلك يجب تعديلها.

- النائب فراس تركي عبد العزيز المسلماوي:-

لدية أربعة نقاط، النقطة الاولى عنوان مشروع القانون الدعم الطارئ أسمة طارئ كيف يشرع له قانون دائم وكيف يمكن جمع بين أمراً طارئ وهو الامن الغذائي وبين أمراً استراتيجي وهو التنمية ليس بالإمكان السيد الرئيس أن يدخل ضمن الصندوق السيادي للحالات الطارقة، ثانياً بالإمكان تبني طرح تضمين موازنة لهذا العام جزء منه ليكون تحت مظلة الموازنة وليس خارجها هذا المشروع سوف يخلق تعارض بين القوانين الموازنات للسنوات القادمة وهو يمثل موازنة كاملة إذا رفعت عنها الرواتب، ثالثاً أساس فكرة القانون وجود وفرة مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط لماذا يخول وزير المالية في المادة (٦) أولاً بالاقتراض الداخلي والخارجي، أخيراً المادة (٣) من الفقرة ثانياً (٣٥%) يجري توزيعها بشكل الاتي أولاً مشروع الوزرات والجهات المرتبطة بوزارة وكذلك المشروعات الخدمية جديد وكذلك في ما يخص المادة (٩) الصرف في هذا الباب هو خلاف العنوان المراد منه تشكيل هذا الحساب حيث أن الحساب يحاول دعم وأسناد التوقع نقص الغذائي الحاصل بسبب الجفاف والحروب وغيرها لذلك لا بد أن يكون صرف محصور على عنوان الاحتياج والتخصيص له وليس لغيره من الابواب لذلك السيد الرئيس لهذه الاسباب التي ذكرت أطلب تأجيل التصويت على هذا القانون لحين أعداد الموازنة وتأسيس صندوق سيادي هو الحل وليس مثل هذه الحلول الترقيعيه التي تثير شكوك كثير في كيفية تمويلها ونفاقها.

- النائب محمد رسول الرميثي:-

سوف اعبر النقاط التي تحدثوا به الاخوة، النقطة الاولى أصل عنوان مشروع القانون فيه أشكال الان الدعم الطارئ لا بد أن يكون له أسباب والاسباب حقيقية هي الصدمات الداخلية والخارجية للأمن الغذائي وكلمة التنمية ايضاً لا بد أن تكون مقيد ولا تكون عائمة أنها أن تكون تنمية معمارية أو تنمية صحية أو تنمية أي شيء ونحن هنا نستهدف التنمية الغذائية ومشتقاتها لهذا يكون العنوان أفضل كمقترح بين قوسين دعم الطارئ لصدمات الامن الغذائي وتنمية الاراضي الصالحة للزراعة والغير المروية حصراً، وبذلك استهدفنا قانون أصل موضوع الذي أنشاء من أجل هذا الحساب، ثانياً في المادة (٣) ثانياً رقم (٣) تشير الفقرة أن تحدد الصرف على المحافظات الاكثر نسب سكاناً والاكثر فقراً مع مراعاة محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة وهنا تجاهل واضح المحافظات التي تتصدر نسب الفقر ولا ترعى خصوصية هذه المحافظات التي عرفة بطارد للسكان بنسبة عالية فيها وعلى رأسها محافظة المثنى التي تجاوزت نسبة الفقر به (٥٤%) ومحافظة الديوانية التي تجاوزت نسبة الفقر فيها (٤٨%) ومحافظة ذي قار التي تجاوزت نسبة الفقر فيها (٤٩%)، نقطة أخرى في المادة (٣) سادساً يجب أن تحدد أوجه الصرف في هذه الفقرة إذا أن ذكر فيه (٥%) من مصروفات طار باقتراح من الوزير بموافقة مجلس الوزراء يذكر أوجه الصرف بالتحديد ولا تلغى هذه الفقرة بالكاملة، أخراً في المادة (٩) يذكر في هذه الفقرة استمرار العمل بصندوق اعمار المناطق المتضرر من العمليات الارهابية وصندوق اعمار ذي قار، لا نرى لهذه الفقرة أي علاقة لهذا القانون ونقترح الغاء هذه الفقرة،

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

في الحقيقة هذا القانون غير دستوري وينسف ويسطوا على الكثير من صلاحيات مجلس النواب وسلطتها في الامور التالية، في التصرف بالأموالوالمناقلة من خلال وزرتي التخطيط والمالية في تخصيص المشروعات التنموية للمحافظات التي كلها المفروض أن تكون من الموازنة في الاقتراض الخارجي والداخلي من خلال وزارتي المالية ومجلس الوزراء في التصرف بفائض الموازنة أو سائل تمويل عجز الموازنة من خلال تعطيل المادة (١٣) من قانون الادارة المالية الاتحادية في الاعفاءات من الكمارك والضرائب وهدر للأموال التي ممكن أن تعظم الموارد غير

النفطية في التصرف بموازنة الطوارئ في المادة (٨) يقول ما جرى تمويل يدرج بالموازنة غريب جرى تمويل ثم يدرج بالموازنة تناقض غريب أموال الحساب يصرف لبعض الامور التي لا حاجة لها سنوياً موجود في الموازنات العامة بشكل تقليدي مثل القروض الخارجية وأجور استخراج النفط وغيرها القانون يخالف مواد دستورية واضحة وقوانين نافذة وأرى رفضه أن كانت هناك ضرورة نمضي بتعديل قانون الادارة المالية الاتحادية بما لا يخالف نظام البرلمان والدستور.

- النائب عبد الكريم علي عبطان:-

بالتأكيد يحاول هذا القانون أن يساهم في تخفيف الاثار السلبية على المواطن، وفي اعتقادي هذه حلول وقتية الحل هو ذهاب إلى أصل المشكلة، أصل المشكلة يكمن في ثلاثة قضايا مهمة في العراق في ما يخص هذا القانون الامن الغذائي، المشكلة الاولى الزراعة وما يترتب عليها من مكننة وسقي وأمور أخرى ودعم الفلاح وغيرها، أنا حصلت معي وأنا من الناس المزارعين وعندي أملاك كنا سابقاً يوجد عندنا بنك بذور بشركة أبياء وغيرها وكنا نتعاقد عليها ويوجد دعم للفلاح ممكن إعادة النظر مثل هكذا مواضيع والشيء الثاني ايضاً يكمن في موضوع الثروة الحيوانية وما يترتب عليها من أثار أخرى ترتيب الاوراق بهذا الخصوص والشيء المهم ايضاً الثالث هو الصناعات التحويلية التي هي ممكن أن نحول من قضايا زراعية إلى قضايا صناعية لذلك أقترح تبديل الاسم بدل الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية إلى الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، وتشكيل هيأة حقيقة يوجد عندنا بموجب الدستور وبموجب المادة (١٠٨) أجازت بتشكيل هيأت هيأة للاكتفاء الذاتي والامن الغذائي وهذه تتشكل من خبراء وحتى من متقاعدين بعيدً عن الكتل السياسية وغيرها من هذه الامور والامر الاخر يجب أن يكون هناك دور واضح لمجلس النواب وايضاً اللجنة القانونية باعتبارها تشريع قوانين ايضاً من اختصاص هذه اللجنة واضافة فقرة جديد هو موضوع تعريف بعض النقاط أو بعض الاسماء التي ذكرت من خلال هذا القانون.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

ملاحظاتي على بعض الفقرات القانون، أولاً قانون السيد الرئيس الاخوة في اللجنة المالية يعني المشرع الحكومي أخذ الاستحقاقات ومحافظات المنتجة للنفط في موضوع البتروا دولار كنائب عن محافظة ميسان يمكن أغلب أخواني بالمحافظات نواب محافظة البصرة وذي قار وواسط أنه نسجل تحفظنا بهذا الموضوع ويجب تثبيت حصة المحافظات المنتجة للنفط بأرقام واضحة وصريحة هذا الموضوع يثبت السيد الرئيس نطالب به، قضية المنافذ الحدودية جنابك أذا أصبح هناك حديث إذا ممكن إشارة ولو إشارة ضمنية لقانون الادارة المالية يجب أن يثبت نتمنى أن تكون به، ورد بالمادة (٣) أولاً أن تحقيق الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر ويشمل ذلك بطاقة تموينية وشراء محصولي حنطة وشلب وتسديد مستحقات الفلاحين للمواسم السابقة، المشرع لم يقول الفترة الزمنية للمواسم السابقة إلى أي سنة السيد الرئيس يعني سنة سنتين من ٢٠٠٣ أي سنة نتمنى من خلال الاخوة اللجنة المالية تثبيت هذه الارقام واعلام أعضاء مجلس النواب بهذا الموضوع، كذلك توزيع التخصيصات السيد الرئيس المشرع يقول بين وزارة المالية وبين وزارة التخطيط بينما يوجد لجنة وهيأة مشرعة بالقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٧ الهيأة العامة لمراقبة تخصيصات الواردات الاتحادية وهذه شكلة في الامانة العامة لمجلس الوزراء وموجود ويمكن ممثل الحكومة الاخت هيام وزير دولة هي ترأس هذه الهيأة لماذا لا تعمل ويوجد به ممصلين من كافة المحافظات بموجب القانون يوجد من كل محافظة ومن الاقليم ممثلين في هذه الهيأة يجب أن تشرف على تقسيم الواردات وتوزيعها،

- النائب يحيى احمد فرج العيثاوي:-

لم يتطرق القانون على الوفرة المالية جراء صعود أسعار النفط على السعر الذي تم تحديد في موازنة عام ٢٠٢١ في بعض الأحيان يشكل ضعف هذا الرقم الذي تم تحديد في الموازنة، هذه الوفرة المالية جراء هذه الزيادة لم يحدد أمكانية الاستفادة منها، الدعم المالي يكون مهم جداً لوزارة التجارة وهي المسؤولة عن مفردات البطاقة التموينية حيث في السنوات السابقة كانت أكثير من هذا الرقم الموجود في موازنة ٢٠٢١ ممكن زيادة هذه النسبة وهي المسؤولة عن اعطاء مفردات البطاقة التموينية للمواطنين،وزارة العمل وشؤون الاجتماعية من أجل شمول عدد أكبر من العاطلين عن العمل وشمول الطبقات المستحقة لهذه المفردات في ما يخص المشاريع المتلكئ السيد الرئيس أن أغلب هذه المشاريع قد تم صرف مبلغها وقسم منها وجود مشاكل بين الشركات والجهات الوزارية المستفيدة وهذه المشاريع به جنبة فساد لا يمكن دخولها في هذه المرحلة بالذات بعد أن يكون هناك تفاهم مع وزارة التخطيط على هذه المواضيع، في ما يخص شمول المادة (٣) حيث في ثلاثاً ورابعاً وخامساً وسادساً من هذا القانون

بالمادة (٣) بعيد كل البعد عن مضمون القانون حيث ممكن معالجتها في قانون الموازنة، أما في مسألة الديون الداخلية والخارجية يمكن التطرق لها في الموازنة الاتحادية وفي بعض الاحيان يتطرق عليها فقرة العجز المالي.

- النائب عارف عبد الجليل هداد الحمامي:-

الملاحظة الاولى على أسم القانون أقترح أن يكون الاسم الدعم الطارق للأمن الغذائي الطارئ والصحي، الملاحظة الثانية حددت المادة (٣) أولاً حول صرف مستحقات الفلاحين للسنوات السابقة نطلب أضافة والسنة الحالية، المادة (٥) يجري صرف من الحساب استثناءً من احكام المادة (١٣) من قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ أن يحذف الاستثناء، المادة (٦) ثانياً تعفى المشروعات المشمولة بهذا القانون يعني لماذا تعفى هذه المشروعات من الضرائب والرسوم المقترح أما تعفى جميع المشاريع أو إبقاءهذه المشاريع المشمولة بهذا القانون، الملاحظة السابعة إذا كان للحكومة الحق القانوني بأرسال القوانين لماذا لا ترسل الموازنة اقترح أن ترسل قانون الموازنة إلى مجلس النواب، الاسباب الموجبة يعني بريت الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر وتحقيق الاستقرار المالي اعتقد يوجد خطوة متخذها مجلس النواب العراقي والحكومة كانت أولى لتخفيف هذه المعاناة للشعب العراقي جميعاً وتشمل كل المحافظات وكل الفئات وهو تخفيض.

- النائب باسم نغيمش جليف الغرابي:-

في البداية طبعاً هذا المشروع مخالف للمادة (٦٤) ثانياً وكذلك نحن نتكلم عن مشروع أمن غذائي ونسب الفقر يعني معناه نحتاج إلى ناتج محلي وبالتالي يوجد عندنا محافظات هي هويتها زراعية ممكن أن يزود ناتج محلي لكن للأسف محافظات مثل الديوانية التي ممكن أن تكون سلة العراق الغذائية وكذلك يوجد عندنا محافظات فقير وهذه نسب فقر وزارة التخطيط لم تذكر للأسف لهذا المشروع،اعتقد ممكن أن نزود الناتج المحلي ونزود من سلة العراق الغذائية من خلال دعم مشروع الديوانية عاصمة العراق الزراعية أعتقد هو مشروع موجود وجاهز إذا تم تضمينه في هذا المشروع وإذا تم تشريعه سوف يكون عندنا حل موجود وناتج محلي موجود وهذا أعتقد هو الربح الاكبر قد يكون، موضوع الاعفاء الضريبي والكمركي وتعاقدات مشروع من مشروعات هذا تفريط واضح للدولة خصوصاً أن المستفيد من هذه الاعفاءات جهات غير حكومية كجهات استثمارية غير حكومية وغيرها، واقعاً لا نعرف ما هو علاقة هذا بالتنمية ودعم الامن الغذائي نعم قد يمكن أعقاءها من الرسوم الكمركية لكن الاعفاء الضريبي قد يشمل مشاريع ربحية عالية للشركات المتعاقدة مع الوزرات ذات العلاقة والتي في الغالب سعره أعلى من استحقاقها بسبب الفساد وغيرها، أخيراً موضوع الاسباب الموجبة ذكر الاسباب الموجبة في المشروع ذكر المشروع من الاسباب الموجبة فرص العمل والارتقاء بالمستوى المعيشي لا أن القانون لم يحتوي على نص أو فقرة تعطي صلاحية لتخصيص نسبة من هذه الاموال لأبرام عقود العمل داخل الوزارات أو حتى لم يتم تخصيص مبالغ للزيادة دعم شريحة ذو الإعانات الاجتماعية.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

طبعاً أثبت المخالفة الدستورية للقانون أخواني في اللجنة القانونية يجب تثبيت هذا الموضوع وقضية سيد الرئيس تسمح لي أشرة إلى موضوع، أن رئاسة المجلس أو قرار رئاسة المجلس أو قرار مجلس النواب هو أعلى من قرار مجلس الوزراء المادة (٤٢) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء اقرأ مقتضب من عند أنه يقصد بتصريف الأمور اليومية اتخاذ القرارات والاجراءات الغير قابلة للتأجيل التي من شأنها استمرار عمل مؤسسة الدولة وكذا ولا يدخل من ضمنها مثلاً اقتراح مشروعات القوانين هذا النظام الداخلي لمجلس الوزراء، هذا هو أتى بمخالفة حتى لو كان قرار مجلس النواب أعلى من قرار مجلس الوزراء هو أساساً مخالفة أنا كيف أستطيع أجاوز مخالفة هذا الموضوع معرض للطعن أخوان أرجاءً هذا الموضوع القانون إذا شرع بهذه الصيغة معرض للطعن هذا أولاً، المشاكل والبنود الموجود في بالقانون التي بعضها شخصتها اللجنة المالية أنا أرجو التدقيق بها الموضوع وقضية مخالفة للنظام الداخلي والمادة (٦٤) ثانياً من الدستور السيد الرئيس المثال الذي طرحت لا ينطبق على هذا الموضوع الآن هو أساساً أتي من رئاسة مجلس الوزراء مخالف للنظام الداخلي حتى لو يوجد عندي صلاحية نقطة كيف أتجاوزها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي أقر النظام الداخلي لمجلس الوزراء؟

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

مجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ومن عند صلاحية تعديله؟

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

مجلس الوزراء نفسه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ومن هو صلاحية الاستثناء من النظام الداخلي لمجلس الوزراء؟

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

مجلس الوزراء نفسه غير موجود بالاستثناء يحتاج له قرار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في القرار الذي يوجد عندهم الذي تم الاتخاذ به استثنى هذا القانون من النظام الداخلي وهو من وضع النظام الداخلي نفسة وهو من استثنى نفسة.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

الاستثناء يجب أن يكون بقانون أو بقرار غير موجود السيد الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نفس القرار الذي تم الاتخاذ به التصويت.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

نحن شرعنا الدستور ممكن استثني الدستور السيد الرئيس ممكن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا نظام الداخلي هو الذي وضعة هو يستطيع أن يعدله مثل نظامكم مجلس النواب، أنتم الان تتحدثون كمجلس نواب اللجان (٧,١٩) من الذي يعدل نظامكم من يملك صلاحية إقرار و يملك صلاحية تعديله والاستثناء من عند هو عمل هذا القرار سوف نسأله على هذا القرار إذا يوجد عند يتم تزويدنا به.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

أنا سوف أثبت هذه الملاحظة بالنتيجة الفقرات مواد القانونية تم التداخل به بعض الاخوان وأنا لا أريد أن أتتداخل به أساساً اعتقد يوجد مخالفة دستورية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، يرجو أن نذهب بالاتجاه أن يصيب القانون هدفه الحقيقي الفلاحين الامن الغذائي التفاصيل التي تتعلق بالخدمة في المحافظات كنا نتفق على الاقتراض غير صحيح كنا نتفق على عدم أبقى الابواب مفتوحة في القانون ويصبح هناك صرف كيف ما اتفق لا تعرف محافظة له ولا تعرف الوزارة ما لها اجتهاد حكومي نحن مع أن يصل القانون إلى المستفيدين منه بشكل واضح لا نذهب بالشكليات هل يوجد عندهم صلاحيات أو لا يوجد عندهم ألان الفلاحين ينتظرون لإقرار هذا القانون لو غير منتظرين بما يتعلق بالمواد الغذائية وبما يتعلق بالأدوية وبما يتعلق بدعم الشرائح الفقيرة اعتقد نصوت القانون ويظهر بشكل صحيح أفضل من ما ندخل بالشكليات.

- النائبة نفوذ حسين محمد عبد الصاحب:-

حددت المادة (٢) الفقرة أولاً السقف (٢٥) ترليون دينار كتمويل للحساب، من ما يفتح السؤال البرلماني بالنسبة لموازنة العجز كما عرفها الشعب، عن تقديم تقرير لهذه النفقات الفائضة أو النفقات الزائدة، وأيضاً بالنسبة لتحديد (٣٥%) للرعاية الاجتماعية، لم يحدد المبالغ بالصورة بالنسبة للدعم وبالنسبة للرعاية الاجتماعية.

- النائب تقي ناصر ماجد الوائلي:-

منحت الفقرة ثالثاً من المادة (٢) باب الاقتراض في حساب مؤقت مع إقصاء لدور البرلمان في عملية الموافقة على الاقتراض وهذا في حد ذاته خطر في الوقوع في الدين العام لما له من آثار ضارة باقتصاد البلد، وفيه استلاب لدور البرلمان، لذا تعتبر هذه الفقرة غير مجدية.

الملاحظة الثانية: غياب السياسة المالية الواضحة بين الفقرة (٣) والفقرة (٤) من المادة الرابعة، إذ جعلت من مهام الحساب دفع المديونية الخارجية، بمعنى نقترض لسداد الديون وهذا يدل على غياب واضح لحسن الادارة المالية من قبل الحكومة التي يجب أن تضع حلول ملائمة في ظرف طارئ وليش اغراق البلد في ديون جديدة.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

طبعاً بدايةً أقترح أن يكون القانون يشمل الدعم الطارئ للأمن الغذائي والصحي لما تعانيه الحقيقة وضع البلد من الاضطراب الصحي أيضاً، بالاضافة الى أنه تم ذكر في جلسة استضافة وزير المالية أنه هنالك مشروع أو لديه خطة لمعالجة الطبقة الهشة من المجتمع وتناولت ثلاثة فقرات مهمة التي هي، البطاقة التموينية، رواتب الرعاية الاجتماعية، والمشاريع الصغيرة للطبقات الغير عاملة أو التي لا تمتلك وظيفة، فحقيقة وطرح مبلغ (٥-٧) ترليون، وبعض الاساتذة ذكروا (٩) ترليون، هذه حقيقة تخص موضوع الطوارئ، اما المشاريع التنموية قد تأخذنا الى فتح أبواب ثانية، في حال تم تزويدنا بتقرير مالي يوضح آلية صرف هذه الـ (٢٥) ترليون، ممكن اذا أردنا نقترح مشاريع فيجب أن تكون هنالك مشاريع استراتيجية لها دور في اضافة تنمية أو دعم مالي للبلد، كالمشاريع النفطية التي تكون فيها واردات، كذلك موضوع المشاريع المتلكئة والمتوقفة، لم يتم تحديد نسبة المشاريع ولم يتم الاشارة الى نوع المشاريع التي يمكن أن تتحرك، يوجد مشاريع ضرورية يمكن أن تقدم للبلد شيء، لا بأس، أما أنا أذكر مشاريع من دون تفاصيل هذا في الحقيقة غموض واضح، بالاضافة الى أنه يجب اضافة فقرة أن تكون كل تفاصيل القانون خاضعة مالياً، بالاضافة الى وزارة التخطيط و وزارة المالية.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

حقيقة كثير من الفقرات ذكروها الاخوان أنا ألتمس من جميع الأخوة أن تدون فقراتهم بشكل مستند وتقدم الى اللجنة المالية، كما أطلب من الاخوان في هيأة الرئاسة أكمال أعداد أعضاء اللجنة المالية للتصويت بشكل دقيق، مسألة رفض الاقتراض الداخلي والخارجي أُؤيدها من خلال قراراتكم، قرار حكيم هذا، لكن أيضاً أعترض على نفس المشروع، هنالك فقرة (٥%) من المشروع هي لكلفة انتاج النفط، حسب علمي المتواضع أنه كلفة أنتاج النفط من ضمن نفس، مضمنة من نفس الوقت، هذا خطأ حقيقة لا أعلم كيف يعني؟

من الأمور المهمة كل محافظاتنا تعاني من الفقر، لماذا تم استثناء فقط كربلاء والنجف، نرجوا أنه النظر الى الواقع الخدمي.

- السيد رئيس مجلس النواب:

لا يوجد استثناء هو مراعاة، مذكورة نسبة الفقر والتمثيل السكاني مذكورة في الفقرة الاولى.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

نسبة انجاز المشاريع يفضل أن تراعى كل المحافظات المتدينة في الخدمات.

- السيد رئيس مجلس النواب:

أتفق معك وتوجد الـ (٥%) هذه التي تتعلق بانتاج النفط والـ (٥%) الاخرى التي متروكة بلا تحديد، مسمى تحت الطوارئ، هو القانون طوارئ، وطوارئ فيها طوارئ، مشكلة هذه.

- النائب مشعان ركاض ضامن الجبوري:-

نبهنا ومسحناها للفقرة المتعلقة بتكلفة انتاج النفط، نبهنا قال هذه أخيها نفط، فكيف يثبتها؟ وأيضاً الـ (٥%) الخاصة بالطوارئ فقط للتوضيح لكم يعني، أيضاً السيد الرئيس قال هذه لا تجوز أن تمضي، ونحن كنا منسجمين أيضاً في هذا الموقف، توضيح فقط سريع قبل أن يبدأ ألزميل.

- النائب فالح الخزعلي:-

القانون هو عبارة عن أموال تؤخذ من ايرادات البصرة وتوزع الى مشاريع والى المحافظات، ولا يوجد بند او قيد للمحافظات المنتجة للنفط بما فيها محافظة البصرة التي لها استحقاقات على الحكومة الاتحادية أكثر من (٢٢) ترليون، وهذا مثبت من خلال ديوان الرقابة المالية، ومن الغريب

الحكومة تمنح اقليم كردستان (٢٠٠) مليار خلاف القانون، على أمل أن تدقق من ديوان الرقابة المالية لحل المشاكل بين الحكومة والاقليم، والمبالغ المثبتة من خلال ديوان الرقابة المالية للبصرة لا تسلم، لذلك هذا الموضوع يجب أن يثبت وهو حق دستوري قانوني، طبعاً هذا القانون هو موازنة مصغرة ويجب أن يراعى فيه (١٠) مليون مواطن دون خط الفقر (٥) منهم يستلمون، و (٥) منهم لا يستلمون.

موضوع دعم الزراعة والصناعة والتجارة وأيضاً دعم قطاع، والصحة يجب أن تبوب، كل وزارة ما هي مشاريعها و ما الذي فيها، أيضاً بالنسبة ما يتعلق بالمشاريع المتوقفة، ثانياً في هذا القانون تقريباً (٦٠٠٠) مشروع متوقفة بالقرار (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥، هذا القرار البائس من مجلس الوزراء، يجب أن يعالج في هذا القانون، نسبة الهدر فيها (٣٠%) كمشاريع متوقفة، أيضاً ما يتعلق بالمادة (٣) رابعاً، سكت عن تسديد الاستحقاقات المالية بذمة الحكومة ولكن ماذا عن اقليم كردستان، هذه المشاكل موجودة، أيضاً كذلك نقطة جداً مهمة القانون يجب أن يقيد بسقف زمني ونذكر فيه معلومة جداً مهمة ارسال الموازنة بأسرع وقت الى البرلمان، أيضاً نلاحظ استحقاقات الموظفين، استحقاقات المتقاعدين، المشمولين المفسوخة عقودهم بقرار (١٠٧) لسنة ٢٠١٩ بعودتهم من الحشد الشعبي، ولدينا أخواني الاعزاء مضى (٧) سنوات حشد وزارة الدفاع، (٧) سنوات على السواتر وأعطوا دماء وأعطوا شهداء، يعني لا نقول التماس وأنما هذا واجبنا أنه نحن نضع استحقاقاتهم في هذه المبالغ مع وجود فائض وهذا هامش ممكن أن يعطي مساحة الى اللجنة المالية، الى البرلمان ان ينصف هؤلاء.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

المادة (٣) أولاً يقول تخصيص (٣٥%) لتحقيق الامن الغذائي، الباقي (٦٥%٩ بعيدة عن الامن الغذائي، المادة (٢) أولاً السؤال هل هذا المبلغ لشهر واحد أو لكل شهر؟ هل يستمر هذا المبلغ الى حين اقرار الموازنة أم محدد بفترة معينة شهر او شهرين أو ثلاثة؟ فهذا يعتبر كارثة بكل المقاييس وينهك موازنة البلد، ثالثاً اذا ما قرأت الموازنة لهذه السنة، فكيف نحسب المبلغ؟ هل هذا اللمبلغ يشمل الموازنة التشغيلية أم لا؟ لدينا المادة (٢) والمادة (٣)، المادة (٢) الفقرة ثالثاً، والمادة (٦) أولاً الاقتراض بحدود (٢٠) ترليون دينار عراقي، نحن لسنا بحاجة لها خاصة بعد أن أصبح سعر النفط (١٢٠) دولار ومن موازنة العام الماضي الى اليوم كان البرميل (٧٠) دولار وبزيادة الى حد هذا اليوم، وكمية النفط المصدرة في تصاعد، علينا أن نسدد الفوائد للبلد الذي نقترض منه بالوقت الذي نحن بلدنا بحاجة الى هذه الفوائد أكثر من حاجته الى هذا المبلغ.

المادة (٦) أولاً أعطى لوزير المالية الصلاحية الكاملة بالاقتراض وهذا خطأ، يجب أن تشكل لجنة من أكثر من وزارة والقرض مفتوح بشرط الضمانات المتكونة لا تكون صعبة، لو نحسب الـ (٢٥) ترليون في (١٢) شهر، هذه (٣٠٠) ترليون دينار عراقي، مع العلم موازنة ٢٠٢١ هي (١٣٠) ترليون دينار عراقي، الاخوة في اللجنة المالية استضافوا مجموعة من الوزراء نسوا وزير الموارد المائية الذي هو عنصر مهم في الغذاء خاصة هو و وزير الزراعة، وزير الموارد المائية.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

عفواً سيادة الرئيس، طبعاً رأيكم محترم لكن نطلب من جنابكم الكريم اذا أمكن الاستفسار أو ارسال القانون الى المحكمة الاتحادية بخصوص ما حصل من جدال من أخواني النواب مع جنابكم الكريم وكذلك مع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المحكمة الاتحادية لا تمتلك صلاحية التشريع، التشريع لمجلس النواب، المحكمة الاتحادية تنظر بدستورية القوانين، لا صلاحية للمحكمة الاتحادية أن تسلب سلطة التشريعية، صلاحياتها بالتشريع والرقابة، لا صلاحية لأي جهة بالتشريع والرقابة إلا مجلس النواب، أرجوا أن لا تتنازلون سيادة النائب، هذه صلاحيات فوضها الشعب لممثلين الشعب، المحكمة الاتحادية هي من مخرجات مجلس النواب، الحكومة هي من مخرجات مجلس النواب، كل ما معنيين الأخرين لا نسألهم عن صلاحياتنا، لا تتنازلون عن صلاحياتكم بالاحتكام الى غيركم.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

أبداً لا نتنازل عن صلاحياتنا، لكن حصل تداخل في هذه النقطة ولا نعلم حالة الطوارئ التي دعتنا الى تشريع هذا القانون حالياً أو التصويت على هذا القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب، المجلس هو سيد نفسه، هو من يقرر.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

نحن مذكور حالة طوارئ سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موازنة طارئة أو أمن غذائي طارئ.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

أين البند الذي موجود؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا تمتلك المحكمة الاتحادية صلاحية النظر في هذه.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

هذا القانون حالياً موازنة كاملة تفتقد الى رواتب الموظفين، فقط كاملة الآن أمامي، أتمنى استضافة وزير التجارة لنعرف الأمن الغذائي فعلاً هو في خطر حتى نمضي في هذا المشروع كما أنتم تطلبون ولتكون الصورة واضحة أمام الشعب، أن المبلغ التخصيصات التي تطلبونها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا تريد الفلاحين تصرف؟

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

مستحقات الفلاحين قبل شهر صرف (٤٠٠) مليار، أتمنى التأكيد من المتبقي كم حتى نمضي نحن صحيح، صرف (٤٠٠) مليار كم المتبقي؟

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

سيادة الرئيس طبعاً نحن أكيد مع تقوية السلطة التشريعية ومعكم في هذا الكلام، لكن القوانين تشرع ومادة موجودة سابقاً مشرعة رقمها (٤٢) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء، هذا الذي هو جرى أمامنا، نكمل ما تبقى من النقاط، أن المبلغ التخصيصي كبير جداً والذي يبلغ أكثر من (٥) ترليون دينار قابل للزيادة، ممكن الاستفادة من هذه المبالغ في اجمالي مبالغ النفقات في دعم مشروع الموازنة الاتحادية، حقيقة يرجى، قانون الاقتراض مشكورين الاخوة تم رفعه من المادة، يرجى حذف المادة من المادة ثانياً (٤) وهو يمول من مصادر أخرى مجهولة، ماذا نقصد بالمصادر أخرى؟ من أين يمول هذا الحساب من مصادر أخرى؟ أي مصادر نقصد فيها، يعني مصادر مفتوحة، من أي مصادر ممكن تمويل هذا الحساب؟ لم يذكر في هذا البند المادة (٣) أولاً لم يذكر في هذا البند ما هي آليات الحد من الفقر، حقيقة الى حد الآن هي مجهولة، البطاقة التموينية جيد لا توجد لدينا أي أشكالية فيها، شراء محصول الحنطة والشلب هل هو من داخل البلد أو من خارج البلد؟ نحن الآن في موسم حنطة، اذا كان من خارج البلد وأنتم تعلمون فيها صفقات فساد، يؤتى بالحنطة من خارج البلد وتصدر الى المخازن العراقية وتؤخذ مبالغها، وهذا كون يؤخذ في الحسبان وأنتم على علم بهذا، بالنسبة لتسديد مستحقات الفلاحين نحن معكم لكن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف نعلم أنه يجلبونها من خارج البلد ويدخلوها وتصرف؟

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

والله أنا ممكن أقدم لكم تقرير في هذا وموجود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا فقط وضحها لي كيف نعلم.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

هذا فساد مالي واداري تهريب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك تقول تعلمون، فقط ممكن توضحها لي حتى أجيبك نعلم أو لا نعلم.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

الحنطة الآن بأستيرادها من الخارج بمبالغ بأقل من ما هو بتسعيرها في داخل البلد، يتم تصديرها مرة أخرى الى المخازن العراقية بخلطها مع الحنطة الموجودة وتستلم مبالغ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني قصدك تستورد أو تهرب؟

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

تستورد وتدخل الى المخازن العراقية بمبالغها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الدولة تستورد وتدخلها في المخازن أو مهربين يدخلوها وتدخل الى المخازن.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

المهربين، أنا لا أتهم الدولة عفواً، المهربين والتجار، أنا حالياً سوف يكون التسويق ليس عن طريق الدولة فقط، هنالك شركات سوف تقوم في هذا العمل، الشركات هي من تقوم في هذا وتسليمها الى التجار، بعد ذلك التجار يقومون بتسويقها الى المخازن والسايلوات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك سوف تكلف نيابةً عن اخوانك بمتابعة هذه الفقرة واعلام المجلس الخروقات أين في أي مخزن وفي أي منفذ حدودي، تشكيل لجنة تكون في رئاستك، تكون في رئاستك لمتابعة المنافذ الحدودية.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:--

لا ليس، فقط توضيح للسيد النائب ولبقية النواب، سيادة الرئيس العراق يحتاج (٥) مليون طن، نحن الآن أن شاء الله في موسم الحصاد سوف يكون لدينا ما يقارب وحسب توقعات وزارة الزراعة و وزارة التجارة (٢,٥) الى (٣) مليون طن، يعني نحتاج الى (٢) مليون طن، هذه سوف نشتريها، اذا كانت الحنطة مهربة وتأتي الى العراق فنحن نشتريها بسعر الدولة، يعني هو سوف لن يؤثر شيء بالعكس، سوف أقول لك بعد يومين أو ثلاثة اذا تحصل أزمة، تحدث قرصنة على الحنطة في البحر مثلما حصلت على المواد المستخدمة للوقاية من فايروس كورونا التي حصلت حتى في أوربا، فأتمنى والله تحظر لنا مهربين يهربون لنا حنطة هذه الأيام، هذه سابقا (طبعاً ليست للنشر)، هذه سابقاً من كانت الحنطة نشتريها بـ (٤٥٠) وكان طن الحنطة يأتي من بعض الدول المجاورة بـ (٧٠) و (٨٠)، الآن هي نفسها هذه الدول أعلن بأنه لا يوجد لديها خزين لمدة ثلاثة أشهر يكفيهم، فأين يحصل التهريب

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

أنا سوف أكشف لك الملفات السابقة بناءً على تكليف السيد الرئيس.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

التعريف الدولي للأمن الغذائي سيدي الرئيس حسب القانون الدولي وهو توفير المواد الغذائية لعموم المجتمع، عندما نقول عموم المجتمع لكن نحن الأمن الغذائي هنا أنه نوفر بقدر الأمكان لذوي الدخل المحدود، لذلك العنوان ينبغي أن يكون أعادة النظر في أسم القانون (قانون الأمن الغذائي)، المادة (٣) بالنسبة للقروض الداخلية قلنا ترفع، لماذا (١٠) ترليون، يعني ممكن يكون (١) أو (٢) ترليون وحتى تكون لذوي الدخل المحدود، للطبقة الفقيرة ولتشغيل العاطلين وللآخرين، يصيب الاستاذ حسن الكعبي يشير الى أنه العراق بحاجة الى (٥) مليون طن، أنا لم أشاهد دولة لديها أراضي زراعية مر عليها (٤٠) عام الدولة مستولية على هذه الآراضي الزراعية، بحيث الفلاح في محافظة كركوك لا يستطيع أن يزرع أرضه بسبب قرارات مجلس قيادة الثورة السابق والأخ فلاح زيدان موجود هنا وهو كان وزير الزراعة سابقاً، لا توجد دولة الأرض التابعة لها موجودة، مستولى عليها ولا يستطيع الزراعة الفلاح ونحن نقول دعونا نجلب حنطة من استراليا أو من أوكرانيا أو من، ألغوا قرارات مجلس قيادة

الثورة ودعوا الفلاح في كركوك يزرع أرضه، لا يدخلونه للخطة، كل سنة نحن نتوسل بالوزراء، دخلوه للخطة حتى يستطيع الفلاح يسلم المحصول الذي عنده.

سيدي الرئيس المادة (٣) بالنسبة (١٠%) لتعزيز السيولة الوقائية للخزينة العامة، (١٠%) للمديونية الخارجية، هؤلاء المفروض يكون بيان توضيحي (جدول) جدول تأتي من الحكومة ما هي تفاصيل هذه البيانات، في نفس الوقت لم يتضمن المشروع أي اشارة الى الحسابات الختامية للصرفيات الفعلية.

- النائب حيدر علي شيخان الجبوري:-

مطلوب إعادة مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الى الحكومة ويكون بالصيغة التالية، يكون مشروع قانون للدعم الطارئ للأمن الغذائي ودعم الزراعة وترفع كلمة تنمية والمواد القانونية المتعلقة بها.

- النائبة ابتسام هاشم عبد الحسين الأبراهيمي:-

بالنسبة للقانون مثلما قلنا المشروع مخالف للقانون، لكن سوف نمضي فيه، استضافة وزير المالية طرح تقديم موازنة طارئة لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومساعدة الطبقات الفقيرة، ورفع مبالغ الحماية الاجتماعية، والمزارعين، ودعم المنتج المحلي، ومستحقات الفلاحين، وتوفير الاعلاف للمربين وبسعر مدعوم، نطلب الاستفادة من الوفرة المالية لدعم هذه المشاريع لأن هدم هذه المشاريع تسريح الملايين من الايدي العاملة وزيادة البطالة، ثانيا المادة (٤) مخالفة للقانون ولا يمكن أعطاء صلاحية للوزير للتلاعب بالأموال، معالجة حالة الطوارئ وتوفير خزين لكل المواد المهمة، لماذا نقترض ونحن لدينا وفرة مالية من النفط، ونحمل أجيالنا تسديد هذه القروض، محافظة كربلاء بحاجة الى دعم مستمر من الدولة وبالذات هذه الموازنة كونها تستقبل ملايين الزائرين ودعم المشاريع المهمة لاعمار المحافظة، تصحيح أسم المشروع ورفع كلمة التنمية وجعله لدعم الأمن الغذائي، إلغوا الاستيراد، ادعموا الفلاح والمنتج ودعوه يزرع حتى يوفر المواد الغذائية المهمة للمواطنين.

- النائب أوميد محمد احمد غفور:-

سيادة الرئيس أعضاء اللجنة المالية المحترمين وبقية الزملاء، السلام عليكم، طبعاً أعتقد أغلب النقاط ذكرها أخواني وأخواتي، لكن لدي ملاحظات، المادة (٣) المشروعات، الوزارات، الجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات الغير منتظمة، أنا أقترح هذا أساساً يعني لا يخص مشروع القانون، نشترط بأن تكون مشاريع فقط المشاريع التي تخص الانتاج المحلي والزراعة فقط، اذ كانت هنالك مشاريع متوقفة، نفس المادة طبعا الفقرة (٣) هنالك استثناء لمحافظتين فقط، أرغب بتوضيح من أعضاء اللجنة المالية، لماذا تستثنون محافظات دون اخرى؟ أذا أمكن أن تضيفون محافظتين المثنى والديوانية وأيضاً حلبجة وكركوك، باعتبارها من ضمن وزارة التخطيط من المحافظات التي تكون نسبة البطالة فيها كبيرة، المادة (٤) سيادة الرئيس تمنح الوزير سلطة في هذا القانون يعني التصرف في النفقات المذكورة المادة (٣) بنسبة (١٥%)، أرجوا شطب هذه المادة لأنه القانون اذا أمكن أن نصوت في داخل مجلس النواب لا يمكن أن يتصرف بها السلطة التنفيذية، باعتبارها طارئة واذ كان ضرورياً تتركون النسبة الى أقل (٥%)، المادة (١٠) يعني أرجوا أن يكون هنالك سقف زمني لهذا باعتبارها طارئة، واذ أمكن أن يشترط بالموازنة، يعني نصوت على المادة بأن يكون شرط الموازنة بأسرع وقت تكون حاضرة داخل مجلس النواب العراقي، ملاحظتي الاخيرة مستحقات الفلاحين، طبعا الحكومة السابقة كان لديها تقصير في صرف مستحقات الفلاحين وبوقتها كانت في سنوات ٢٠١٤,٢٠١٥,٢٠١٦ كانت سعر صرف الدولار (١٢٠) مقابل كل (١٠٠) دولار أمريكي، لكن حاليا سعر صرف الدولار تقريبا (٢٥%) صعدت، لهذا لا بد أن يكون حكومة مقابلة مع سعر صرف الدولار أن تضيف لها مستحقات وأن تلاحظون نسبة سعر صرف الدولار باعتبارها على كل طن ازدادت (٢٥%).

- النائب طارق الخيكاني:-

طبعاً نشكر اللجنة المالية لجهودها الكبيرة التي بذلتها خلال هذه اليومين بسبب الاجتماعات الكبيرة والتي أوصلت بعض الفقرات وحذفت بعض الفقرات وأضافة بعض الفقرات، أنا أؤكد فقط على قضيتين، هي القضية (٦) (٥%) مصروفات طارئة باقتراح من زير المالية وبموافقة مجلس الوزراء، نفس القضية أضافها في المادة الـ (٤) لوزير المالية تعديل النفقات المذكورة في المادة الثانية من القانون لغاية (١٥%)، هذه يوجد تلاعب يحدث فيها في قضية توزيع الأموال، يعني أتمنى من اللجنة المالية أن تنظر الى هذه الفقرتين وتوحدها وتعطينا رأي واحد.

القضية الثانية أخوان أكثر نائب سأل على قضية استثناء محافظتين التي هي محافظة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، أخوان تعلمون أنه هذه المحافظتين باعتراف وزارة التخطيط نسبة السكان الذي فيها زادت نصف بالمائة، يعني وزارة التخطيط تعتبر محافظة كربلاء (١,٢٠٠,٠٠٠) الآن نفسها وزارة التخطيط تقول محافظة كربلاء تصل الى أكثر من (٢) مليون نسمة، الآن موجودة بسبب النزوح عام ٢٠١٤ والآن مستمر النزوح الى محافظة كربلاء، اضافة الى ذلك الزوار الذين يدخلون الى محافظة كربلاء، (٦) زيارات يصل عدد الزائرين الذي يدخلون محافظة كربلاء أكثر من (٥٠) مليون، لا توجد محافظة من محافظات العراق تدخل لها هذه الاعداد، وهذه تعلم تحتاج الى خدمات وجميع محافظات العراق هي تدخل محافظة كربلاء والنجف، أرجوا أن هذه الاعتراضات توثق أمام اللجنة المالية باعتبار أنه اللجنة المالية هي التي حددت هذه المحافظتين لأسباب الموجبة لقضية النظر أو خصوصية هذه المحافظات بسبب الصرف.

- النائب حميد عباس عبد اللي الشبلاوي:-

السيد الرئيس، السادة النواب، اذا كان الهدف من هذا القانون هو تخفيف الضائقة المالية أو ارتفاع الأسعار العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، التخفيف عن المواطن العراقي فبالامكان معالجة ذلك من خلال دعم الدينار العراقي، وان كان الهدف هو السماح للوزارات بصلاحية صرف فبالامكان تعديل قانون الادارة المالية وخصوصاً ما يتعلق بفقرة الصرة ١٢/١، وان كانت لدينا صلاحية لتشريع قوانين فيها جنبة مالية فلماذا لا نذهب الى تشريع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق لهذه السنة، وان كانت هذه أو هذا القانون هو طارئ فيجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أن هنالك محافظات منتجة للنفط، وهنالك محافظة تعاني من ابادة جماعية، هذه الابادة شملت جميع الكائنات الحية بسبب الملوثات النفطية، الآن لا تكاد ترى منطقة في محافظة البصرة وليس فيها شعلة نفطية، بالتالي العتب ليس على الحكومة فقط باعتبار الحكومة أهملت البصرة عمداً في هذا، العتب على اخوتنا في اللجنة المالية ورغم شكرنا لجهودهم لكن يجب أن تضمن البصرة، وتضمن تخصيصات البترو دولار للمحافظات المنتجة في هذا القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعالج كلمة عتبنا بكلمة طلبنا من اللجنة المالية وأملنا باللجنة المالية.

- النائب أحمد طه ياسين الربيعي:-

ملاحظات سريعة، هنالك اشارة واضحة في القانون بأن تصل الاموال المخصصة من الزائد عن الصرف الفعلي للسنة الماضية بما يصل الى (٢٥) ترليون، وهو مبلغ كبير ومبالغ فيه ولا يمكن تحصيه بسهولة، واذا حصل هذا المبلغ فهو يدل على انعدام رؤية واضحة في الموازنة السابقة، ثانياً أن القانون يمثل قي حقيقته صيغة أخرى من صيغ توزيع أموال النفط على أنشطة غير انتاجية تكرس احادية الاقتصاد العراقي ولا تسعى الى تنويعه ولا تستهدف التنمية، وكذلك يعني اثني على ما ذكره اخواني فيما يخص استحقاق المحافظات المنتجة للنفط وبالخصوص محافظة البصرة ومراعات تشغيل شبابها العاطلين والخريجين، يذكر القانون أحد موارد الصندوق من القروض بما يصل الى (١٠) ترليون دينار، وفي نفس الوقت طبعاً بالتأكيد الكل رافض لمبدأ القروض، في نفس الوقت يشير الى أنه أحد موارد الصرف بنسبة (١٠%) هو لتسديد المديونية الخارجية وديون استيراد الطاقة والغاز، فتناقض واضح بالموضوع، اعتقد أنه في حال اقرار القانون سوف يكون شرعنة وتبرير لعدم المضي بقانون الموازنة العامة، وفي حال اقرار قانون الموازنة العامة سوف يكون تداخل واشكاليات واضحة بين، الغريب أن القانون يمنح وزير المالية انفاق صرفيات طوارئ من هذا القانون بنسبة تصل الى (١٥%) وهو مبلغ كبير جداً بحسب المبلغ الكلي بحيث يتجاوز (٥) ترليون دينار، القانون يمنح استثناء بالصرف خارج ضوابط قانون الادارة المالية وبمعنى أكثر من نسبة ١ الى ١٢ بالانفاق الفعلي للسنة الماضية، القانون يخول وزارة المالية الاقتراض للمشاريع بقيمة (١٠) ترليون، وهذا القانون طبعا يبتعد عن عنوان الامن الغذائي والتنمية بحيث أنه بالعمق سوف يكون دافع للاقتراض الخارجي، القانون يعفي المشروعات المشمولة من الضريبة والرسوم الكمركية، وهذا تفريط واضح بايرادات مهمة غير نفطية، الجهة التي طرحت الموضوع مثل ما اشار الاخوة أنه حكومة تصريف اعمال وهمية وأعتقد أن هنالك اشكالية قانونية في الموضوع، توجد معلومات أنه مشروع القانون لم يعرض على مجلس الدولة الذي هو مجلس شورى الدولة سابقاً.

-النائب مزاحم قاسم حمو :-

شكراً اللجنة المالية، الحقيقة الفقير المتضرر، الفلاح، العامل، العوائل الفقيرة، جميعها تنتظر قانون طوارئ لدعمها، وأنا أقول للجنة المالية لطفاً مراعات الوضع الخاص لمحافظة نينوى، وضع محافظة منكوبة وأيضاً نسبة الفقر جداً عالية أسوةً بالمحافظات الاخرى، ولا ننسى أيضاً اللجنة

المالية أن تهتم بتوفير نسبة من هذا القانون وأقترح (٥-١٠%) للمستلزمات الطبية والادوية، كما تعلمون المستلزمات الطبية لا تكفي إلا لأسابيع أو أيام في كل محافظة والادوية احتياجاتها تكفي فقط لـ (٢٠%) من احتياجات المحافظة، الفلاح ليس فقط تسديد مستحقات الفلاح وأنما دعم الفلاح وأقترح استدعاء وزير الزراعة والاستماع الى رأيه لدعم الاعلاف والاسمدة ومنظومة الري، لا ننسى دعم المشاريع المتلكئة والمهمة وخاصة في محافظات نينوى وهي مهمة للأمن الغذائي وايضاً مهمة لمستقبل العراق، معمل أدوية نينوى المدمر بالكامل، مشروع ري الجزيرة المهمل، المستشفيات التعليمية المدمرة في هذه المدينة، كل هذه المشاريع المتلكئة والمدمرة أرجوا من، أيضاً لا ننسى تسديد حقوق المتضررين، (٨٠) ألف متضرر يحتاجون الى (٢٠٠) مليار دينار عراقي أو (٣٠٠) مليار دينار عراقي لكي نغلق هذا الملف المهم وأيضاً حقوق الموظفين المدخرة في وزارة المالية خلال فترة داعش الارهابي، أمور كثيرة ومهمة ونرجوا من اللجنة المالية استضافة وزير الزراعة، وزير الموارد المائية، وزير الصحة، وزير التجارة، للاستماع الى رأيهم ونحن مستعدون للحظور الى هذه الجلسة.

-النائب:-

بعض الاخوة نائبين أو أكثر عاتب اللجنة بأنه لم توضع الفقرة كذا أو لم يشار الى المحافظة كذا، حقيقة نحن الى حد هذه اللحظة في اللجنة والاخوان جميعاً لم نضع أي فقرة، نحن فقط الآن عملنا تقرير، ثبتنا بعض الاشكاليات الموجودة، ولكن في قادم الايام أن شاء الله لدينا تقريباً عشرة ايام الى ثمانية أيام، من (٨-١٠) أيام.

- السيد شاخوان عبدالله (النائب الثاني لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هذه التفاصيل ذكرها السيد رئيس المجلس، والاجرائات القانونية كانت القراءة الاولى، اليوم القراءة الثانية، جميع الملاحظات والمناقشات اليوم سوف يتم تزويدها للجنة المعنية حتى يتم درجها وتضمينها.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

طبعاً الملاحظة الاولى أنه هذا المشروع أشبه من الموازنة، فكان يفترض من الحكومة أرسال الموازنة لأن كل ما تضمنه هو موازنة حقيقية يعني، الملاحظة الاولى على المادة الاولى أتمنى من اللجنة المالية أن ينتبهون الى هذه النقطة، أسمه قانون الدعم الطارئ يعني يفترض أنه هنالك أزمة والقانون جاء لحل هذه الازمة، لكن المادة (٢) تشير الى أن تمويله يكون من الاموال الزائدة، هذه أرجوا أن تنتبهوا لها أعضاء اللجنة المالية (الاموال الزائدة) يعني اذا لا توجد أموال زائدة لا يوجد تمويل أصلاً من وزارة المالية، وهذه الكلمة اعتقد وجودها غير منطقي، النقطة الثانية، الفقرة الثانية من المادة (٢) المنح والهبات والاعانات اعتقد هذه وجودها شكلي، لا توجد حقيقةً منح وهبات واعانات أنما هو فقط تمويل مركزي من وزارة المالية، (٣) أنا أستغرب يعني في ضل هذه الوفرة المالية، في ضل ارتفاع اسعار النفط، يجري الحديث عن موضوع القروض و تمويله من القروض وجعله فقرة اساسية لتمويل الصندوق، أعتقد هذا يتناقض تماماً مع اسعار النفط الحالية والحمد لله وفرة كبيرة (وفرة مالية)، النقطة (٣) تمويله سنوي، لماذا سنوي؟ لأنه تعلمون خلقت لدينا مشاكل سابقاً، يعني السنوي تمدد الى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات وبالنتيجة الشركات جميعها لم تقبض استحقاقاتها وترتب عليها اندثار وأيضاً طالبوا بتخصيصات أضافية، فأعتقد يكون فصلي عن طريق لجان تشكل لمتابعة مراحل الانجاز في أي مشرع كان، هذا جداً مهم وفي غاية الاهمية لأنه نحن صوتنا في مجلس الوزراء، عوضنا المقاولين عن سعر صرف الدولار وغيره، وعوضناهم عن الاندثار، وهذه المادة أيضاً تستمر في نفس العملية ونفس النهج وهذا غير صحيح، المادة (٣) أيضاً نسبة (٣٥%) التي هي تحقيق الامن الغذائي، أعتقد الـ (٣٥%) جداً مبالغ فيها، أنا لدي معلومة مؤكدة جدا من وزارة التجارة تم تسديد كل مستحقات الفلاحين، هذا موضوع مؤكد للسنوات السابقة ولهذه السنة، بينما يشير هذا الى (٣٥%) يعني اذا افترضنا مضى الاقتراض وأصبحنا أمام (٣٥) ترليون فنحن نكون خصصنا لوزارة التجارة ولدعم الفقر (١٢) مليار دولار، في حين هي مسددة لا السنوات السابقة ولا السنوات الحالية، فهذا رقم جداً مغالى فيه، أرجوا من اللجنة المالية أن تنتبه له، تخفيف الفقر يعني أنا أستغرب أنه كلمتين تخص تخفيف الفقر، أولاً بالنسبة الى المحافظات التي ذكرت كربلاء والنجف أنا معها لكن لنذكر ميسان، لنذكر ذي قار، لنذكر السماوة والديوانية ونينوى، أنا لدي معلومات وبحكم عملي في وزارة العمل أعلم نسب الفقر أين وبؤر الفقر أين كذلك، لنذكرها أيضاً، سيادة الرئيس اذا تسمح لي، يعني موضوع الحماية الاجتماعية لم تذكر بشكل صريح، ذوي الاعاقة.

- النائب محمود شاكر كاطع جبار الجيلاوي:-

حقيقة أثني على ما تقدم فيه الاخوة والاخوات النواب، لكن هنالك فقرات بودي أن أوضحها، ورد في المادة (٣) ثانياً الفقرة (٣) يكون التوزيع بما يضمن عدالة التوزيع بحسب نسبة السكان ومؤشرات الفقر، وأسأل هنالك تساؤل ما هو معيار الخصوصية؟ ألا يفترض اعتماد مؤشرات الفقر كما تفضل الاخوان، وهي مرصودة في وزارة التخطيط وفق مسوحات فنية والتي عادةً تتصدر القائمة المحافظات الجنوبية ومنها ذي قار التي تتراوح في الترتيب الاول أو الثالث في مؤشرات الفقر للسنوات السابقة، هي محافظة منكوبة، وهي أيضاً تدفع ضريبة أنتاج النفط من خلال الاصابة بأمراض السرطان والاعداد موجودة والارقام لدى وزارة الصحة، ثانياً ورد في رابعاً من المادة (٣)، (١٠%) تسديد المديونية الخارجية وديون استيراد الغاز وشراء الطاقة، في حين ورد في ثالثاً من المادة (٢) أن الاقتراض الداخلي والخارجي هو أحد مصادر الحساب وهذا في اعتقادي يعد تناقض، فكيف نقترض لتمويل الحساب ويصرف من الحساب لتسديد الاقتراض، نقترض لتمويل الحساب ويصرف من الحساب لتسديد الاقتراض، فمن يقترض يفترض لديه أبواب مهمة داخلية تحتاج للتمويل، ومن يسدد اقتراض خارجي يفترض أن يكون لديه فائض من النفقات، كذلك ورد في الفقرة (١) و (٢) من ثانياً المادة (٣)، يعني المادة (٣) ثانياً الفقرة (١ و ٢) أن تخصيص (٣٥%) من أموال الحساب للمشاريع المتوقفة والمتلكئة وأيضاً لمشاريع جديدة، وكان من الاولى والاكثر جدوى أن تخصص النسبة المذكورة فقط للمشاريع المتوقفة كونها كثيرة وفي كل المحافظات وهي مشاريع تعاني الاندثار ولأن كلف الاندثار في تزايد، كلما تطول المدة تزداد كلفة الاندثار، ويكون الحساب أكثر جدوى بأنهاء مشكلة استمرت سنوات وهي توقف أعداد كبيرة من المشاريع بدل من ارباك الحساب المقترح بمشاريع جديدة ويترك أمر تمويلها لتنمية الاقاليم والموازنة الاستثمارية الوزارية، وبذلك يكون الامر أكثر تنظيماً، أضافةً الى أقترح ان يكون العنوان بالامن الغذائي فقط.

- النائب حيدر طارق عبد لفته الحسناوي:-

ابتداءً نقترح تعديل اسم القانون (مشروع قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي) فقط، هنالك عدة نقاط أكيد، أولا تقليل المبلغ حيق رقم (٣٥) ترليون كبير جداً مبالغ فيه باعتبار هو للامن الغذائي هو طارئ، ثانياً أن نصوص هذا القانون لا تحمل الفلسفة والغاية الاساسية من تشريعه والمتمثلة في الامن الغذائي، ولا يتم هذا الا من خلال تطوير السياسات العامة للدولة في القطاع الزراعي والصناعي التي تسهم مساهمة فعالة في دعم الامن الغذائي، ثالثاً كيف يعفى أصحاب الشركات ورؤساء الاموال المتعاقدة مع الدولة أو المقرضة لها من الضرائب والرسوم؟ ونعلم جيداً أنها تسهم في رفد الموازنة العامة للدولة، رابعاً عدم الذهاب نؤكد على ما جاء في تقرير الاخوة في اللجنة المالية، عدم الذهاب الى أي اقتراض داخلي أو خارجي، خامساً وجود نصوص في القانون بخصوص مادة (٣) بأنه هنالك نسب مئوية للتمويل التي هي بأن أولاً (٣٥%) بأن ثانياً (٣٥) ثالثاً (١٠%) رابعاً (١٠%) خامساً (٥%) على وفق أي أساس هذه، على أي أساس هو أصلاً هو قانون الامن الغذائي (٣٥%) لا أعلم النسب الاخرى (٣٥%) أخرى في البند الثاني و (١٠%) وغيرها على أي اساس، وما هو الجدوى منها؟ ساساً اعطاء وضع خاص للنجف الاشرف وكربلاء المقدسة أكيد النجف الاشرف وكربلاء مدن جاذبة للسكان فبالتالي اليوم زيادة كبيرة في عدد السكان في النجف الاشرف وفي كربلاء من غير المناسبات الدينية فبالتأكيد هذه النقطة مهمة أكيد.

- النائب علاء كامل جبار معيبد الركابي:-

أولاً المادة (٨٠) رابعاً من الدستور العراقي إعداد مشروع الموازنة العامة والخطط التنمية هي من صلاحيات مجلس الوزراء حصراً، إذا كان مجلس الوزراء الحالي هي حكومة تصريف أعمال إذا كان من حقه أن يرفع عن قانون أشبه ما يكون بموازنة لماذا لا يرفع مشروع قانون الموازنة الاتحادية، حتى نتكلم عن قضايا التنمية والاقتراض بشكل تفصيلي إذا كان هذا من حقهم هذا أولاً، ثانياً من يكون العنوان هو الدعم الطارئ يجب أن يستهدف القانون بالدرجة الأساس ذوي الدخل المحدود الأنسان عندما نقول هذا قانون للدعم الطارئ للأمن الغذائي، الدعم الطارئ للأمن الغذائي الناس الطبقة الفقيرة الطبقة ذات الدخل المحدود من نقول الدعم الغذائي يوجد مواد أساسية يجب أن تصل عن طريق البطاقة التموينية كان يجب من البداية أن يكون هناك تخويل عن طريق مجلس النواب لزيادة الأموال المقدمة إلى وزارة التجارة حتى تدعم البطاقة التموينية من ناحية النوع والكم حتى نستطيع استهداف الطبقة الفقيرة، ثانياً الفقير المادة التي لا يستطيع أن يحصل عن طريق البطاقة التموينية يذهب ليشتريها من القطاع الخاص المادة الأساسية في هذا المقياس الطحين يفترض أن يشمل القانون إعفاء التجار الذي يستوردون الطحين من، في سبيل أن نستطيع أن نمارس الدور الرقابي على الأسعار الدواجن ومزارع الأسماك كل أربعين إلى خمسين يوم ينزل وجبة إذا فعلاً نريد أن ندعم الأمن الغذائي حتى الفقير يستطيع أن يأكل يجب أن ندعم الأعلاف التي تصل إلى الدواجن والأسماك نعفي هذه الأعلاف

والمواد الداخلة في صناعتها من الكمارك والضرائب، طبعاً لا أريد أن أعيد النقاط التي تحدثوا به الأخوة الزملاء، لكن بعض الملاحظات غير واضحة بهذا المشروع مثلاً (٢٥) تريليون دينار عراقي غير موضح هذه كل شهر كل سنة غير واضحة، ايضاً قضية الاقتراض وضحوا الأخوة الكرام حتى لا نعيدها لكن من يقول سنوياً في بعض الملاحظات سوف أنا أثبت لكم على أساس سنوي في المادة (٨) ايضاً بعض الملاحظات المهمة من نقول (٥%) تكون فقط صلاحية السيد وزير المالية (٥%) من أصل هذا المبلغ بحدود (٢) تريليون ويمكن أن تتضاعف إلى (١٥%) قد تصل إلى (٦%) تريليون غير واضحة هذه الأموال كيف تصرف هذه الأموال وكيف طريقتها، أيضاً في بعض المادة التي تتكلم عن استثناء محافظة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب هذه الملاحظات القيمة بإمكانك تكتبها وتعطيها إلى اللجنة المالية.

- النائب حيدر السلامي:-

لا أعرف دور الحكومة بالضبط غذا نحن كمجلس تشريعي ورقابي أعتقد هذه امور ترقيعيه يؤدي أن القانون الذي أرسلة لنا بالحقيقة هو ترقيع لا خطائهم ضعف في الادارة وبالتالي نحن نتماشى معهم ويوجد أمر مهم جداً بأن من أستدعينا وزير المالية يبدو ما كان صاغي لنا بشكل جيد بدليل أتى لنا اشياء خارج عن ما طالبنا به إذا كان لابد من تمشية هذا القانون أولاً اتفق مع أخواني بحصرة بالأمن الغذائي فقط وأبعاد كل المشاريع لكون يحتوي على مفردات مرنة ومطاطة مثل زائدة الاموال الزائدة كم على أن يزيد عن (٢٥) تريليون يعني الحكومة يوجد به مؤشر هذه عندها أكثر من هذا المبلغ، يعني كيف يتصرف به وأمور ثانية النسب التي تحقق اللجنة المالية أرجو أن تتحققوا من هذه النسب، نسب يكون هناك نتائج هذه النتائج تأتي نتيجة دراسات لابد ان تحصلون على دراسات التي أتت من هذه النسب وما أضن الدراسات موجود بدليل أعطى فقرة لنفسة بأن يعدل من هذه النسب، من أتى وزير المالية طالبنا بسد رمق الفقراء الامن الغذائي الشعب العراقي يأتي بفقرة الذي هو يريد أن يسد الامن الغذائي لدول الجوار تسديد استيراد الغاز وشراء الطاقة معقول الذي أتينا به ونريد ندعم دول الجوار أرجو أن ننتبه وأن كان لابد أيضاً يجب أن نعطي صف المؤقتة بالمادة (١٠) منه يجب أن نقول أخر شيء لغاية إقرار الموازنة العامة الاتحادية ٢٠٢٢ حتى لا يكون سنة في كل أزمة وأي مشكلة يتم ترك الموازنة ويأتي بمشروع مثل هذا المشروع.

- النائبة سروه محمد رشيد ميران زنكنه:-

هناك ارتفاع كبير في الاسعار المنتجات والمواد الغذائية بشكل كبير في المحافظات العراقي، وهذا يعد من أخطر الازمات التي يأثر سلباً على المواطن وخصوصاً أصحاب ذو الدخل المحدود كونه من الاحتياجات ضرورية للمواطن، لذلك أقترح بعض الحلول عن طريق هذا القانون.

أولاً: إعادة تشغيل المصانع والمعامل العراقية المهملة.

ثانياً: دعم القطاع الخاص والمنتوج الوطني للاكتفاء الذاتي.

ثالثاً: أنشاء شركات استثمارية زراعية والحيوانية في بلدنا العراق مملوكة للدولة وبدعم من صندوق الاستثمار.

رابعاً: كذلك نقترح زيادة المحاصيل والمنتوجات الاسماك والدواجن والحليب ومشتقاتها والبيض والفاكهة والحمضيات والتمور والخضراوات وذلك من قبل الشركات استثمارية مدعومة من قبل صندوق الاستثمار.

خامساً: دعم فلاحي وذلك بالمواد الكيميائية والاسمدة وغيرها من المواد التي تخص الفلاحين بسبب ارتفاع سعر الاسمدة من سنة ٢٠١٦ إلى سنة ٢٠٢٢ بنسبة (٦٠%).

سادساً: شراء محاصيل الزراعية من الفلاحين دعم القطاع الخاص بأسعار معدومة وذلك للاستثمار أيدي العاملة العراقية.

وأخيراً بوجودكم المبذولة وخدمة لهذا الشعب وحرصاً على الايدي العاملة العراقية أقترح على هيأة الرئاسة المحترمة وعلى السادة والسيدات أعضاء النواب مجلس النواب تعديل القوانين التي تخص دعم المنتوج الوطني وأقترح بأن تراعي الوضع الخاص بمحافظة حلبجة أسو بالمحافظات النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، واما بالنسبة للقانون المادة (٣) البند الاول أطلب أضافة تسديد مستحقات الفلاحين إقليم كردستان، وبالأخير من لا يملك غذائه لا يملك قراره.

- النائب نه رمين معروف غفور امين حمه امين:-

بالنسبة لعنوان القانون أجد أن هناك العنوان فضفاض جداً وخاصة أسم الحساب، لا يمكن تحقيق أهداف هذا القانون او جزء من هذه العناوين بمحتوى هذا القانون خاصة موضوع التنمية لا توجد تنمية طارئة ولا يوجد حوض مالي بأموال مصدرها الاقتراض، لذا اقترح أن يكون هناك تعديل عنوان القانون والاقتصار على الامن الغذائي وتخفيف الفقر جوهر القانون أو هذا القانون المادة (٢) خاصة المصادر تمويل الحساب هناك تعارض وتضارب يمكن ذكروا السادة النواب قبل، لا يمكن تمويل هذا الحساب بأموال زائدة طالما هي اموال زائدة يعني لماذا لم تصرف في حينها؟ وإذا كان الموضوع بهذه الاهمية كيف يمكن ضبط هذا الحساب بأموال الزائدة وإذا لم تكن هناك أموال زائدة بالموازنة للسنوات السابقة، موضوع القروض الداخلية والخارجية التي ذكروها الاخوان قبل ولكن لا يمكن تحقيق حوض مالي بأموال من الديون أو من الاقتراض، نقطة أخرى المادة (٣) الفقرة ثانياً رقم واحد بنهاية السطر بسبب عدم التمويل واقترح عدم أضافة ارتفاع التكاليف يعني سبب أخر سبب تغيير سعر الصرف لان هناك مشاريع متلكئة ليس بسبب عدم التمويل وإنما بسبب ارتفاع سعر الصرف الدولار، النقطة الثانية المشروعات اقترح أضافة المشروعات الانتاجية والخدمية الجديد ذات الصلة الامن الغذائي تحديداً يعني وبالنسبة للفقرة (٣) من نفس المادة أرجو أضافة محافظة حلبجة ومراعاة خصوصية هذه المحافظة.

- النائب باسم نغيمش جليف زغير الغريباوي:-

على الرغم من أهمية موضوع الامن الغذائي ودعم الطبقات الفقيرة لا أن هذا العنوان عنوان هذا المشروع لا يعكس الفلسفة والهدف من تشريع هذا القانون، الان دمج بين الامن الغذائي والتنمية والتي تحتاج إلى مبالغ كبير وخطط استراتيجية، لذا نقترح أن يكون عنوان هذا القانون قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي وتنمية المشاريع الزراعية والصناعية المرتبطة به هذه الملاحظة الاولى، الملاحظة الثانية يوجد تناقض بين البند أولاً وثلاثاً من المادة (٢) الان المادة تتحدث عن أموال موجود زائدة في حساب وزارة المالية ومن جهة أخرى تشير إلى قروض داخلية وخارجية والتي يتم اقتراحها من قبل وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء لذا نؤكد موقفنا الرافض سياسة الاقتراض وأثارها المضرة باقتصاد البلد وسياسة، الملاحظة الثالثة النسب المذكورة بالمادة (٣) نسب مئوية لتمويل لصرف اعتقد أن توجه تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حد الفقر والزراعة والمشاريع الصناعية ذات الطابع المرتبط بالأمن الغذائي فقط بدون التطرق إلى موضوع النسب، موضوع أخر البند ثالثاً من المادة (٣) والذي أشار إلى مراعاة الوضع الخاص لبعض المحافظات وأرجو أن يراعى وضع محافظة واسط كونها محافظة نفطية زراعية صناعية محافظة به أربعة ملايين دونم صالح للزراعة أهملت بشكل كبير طيلة الفترة السابقة هذه المساحات الزراعية مجرد أن توفر لها مياه الري وأن تلتفت لها وزارة الموارد المائية والدولة ممكن أن تشكل سلة خبز للعراق إضافة إلى وجود معامل كمعمل معجون الطماطم في محافظة واسط يمكن أيضاً أن يرسل في تأمين الأمن الغذائي، ملاحظات أخرى كثير أشير إلى أخرها باختصار هذا المشروع يشير إلى مسألة تحويل هذا الحساب إلى الموازنة العامة الاتحادية بعد نفذها، في يحن أن أشار إلى نفذها يكون إلى إقرار الموازنة العامة، إضافة أن هذا المشروع لم يتضمن أن الإشارة إلى إصدار أي تعليمات أو أنظمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون، بالإضافة إلى أن أين الاستشارات والآراء المقدمة بشأن هذا القانون حسب متطلبات المادة (١٨) من قانون مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ المتعلقة بإعمال التحضيرية، أيضاً لم يتضمن هذا القانون حسابات ختامية للصرف لذا أقترح إضافة مادة وهو يقدم تقرير مالي فصلي إلى مجلس النواب يتضمن الآتي الإيرادات المتحقق لهذا الحساب والنفقات التي تغطيها من الحساب وفق الآليات والحاجة وأيضاً إضافة مادة أخرى تخضع لمعاملات المالية الجارية على الحساب لرقابة وتدقيق الرقابة المالية وأخيراً أرجوا أن يصيب هذا القانون هدفه الأمن الغذائي الفقر.

- النائب علي يوسف حمود ناجي الموسوي:-

السيد الرئيس أقترح بدل هذا القانون على الأخوان بالجنة المالية أن يكون لدينا صندوق سيادي، أسو بالبقية العالم اليوم عندنا الأمن الغذائي غداً يوجد عندنا الأمن الصحي والأمن الوطني يومية يأتي لنا قانون من وزير المالية أن الأمن الاضطراري يعني كل دول العالم غير موجود، ثانياً تكلمنا على التموينية (٦) أشهر الحصة التموينية لا توجد يأتي اليوم ويريد زيادة أن يكون الحصة التموينية أين الحصة التموينية وعد على سلة غذائية قبل رمضان.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب حسب التقرير الموجود في اللجنة المالية هذه المسائل سوف يتم توضيحها خلال الوزراء المعنيين هم خمسة اعتقد المالية والتخطيط والتجارة والزراعة من يأتون الوزراء المعنيين هذه الأسئلة يمكن أن تطرحها بالجنة المالية.

- النائب علي يوسف حمود ناجي الموسوي:-

هو ذاكرها حالياً السيد الرئيس بالموضوع بالمقترح هو لم يكون عند علاج.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

هذه الأسئلة توضيحات تسأل الوزير من يأتي.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

فقط ملاحظتين سوف أقول، انه نسبة (٦٥%) من هذه التخصيصات لا تشمل إقليم كردستان فيها، ويرعى بنسبة (٣٥%) أن يكون فيها مستحقات الفلاحين في إقليم كردستان ودعم الزراعة في إقليم كردستان.

- النائب جميل عبد محمود مطاوحي:-

لا يخفى على جميع العراقيين والحكومة العراقية بشقيها التنفيذي والتشريعي إن نينوى هي سلة خبز العراق أي سلة الأمن الغذائي للعراق، وبالتالي هذه السلة الزراعية والإنتاجية لأغلب المحاصيل الغذائية التي تتميز بمساحات واسعة من التربة الغنية بكافة موادها العضوية الخصبة للزراعة تكفي لأن تسد حاجة العراقيين الغذائية وتكون عاملاً رافداً للإقتصاد القومي للبلد، لذا ومن منطلق أهمية تأمين الأمن الغذائي وبوفرة عالية جداً للشعب العراقي، وتقوية إقتصاد يوازي قوة الموارد النفطية وهو دعم القطاع الزراعي في نينوى وغيرها من المحافظات العراقية ولكن الحل الإستراتيجي والحصانة الغذائية العلمية إن صح التعبير، إذ يفضى على المشكلة التخوف الغذائي في زمن التقلبات العالمية إقتصادياً وصحياً تجربة وباء كورونا صحياً وأمنياً، حرب أوكرانيا لتأمين غذاء الشعب العراقي وهو إقرار إنجاز مشروع ري الجزيرة الجنوبي وتخصيص مبالغ كافية له وإعداد الدراسات الكافية والشروع بتنفيذه بالسرعة الممكنة هذا المشروع إذا تم إنجازه فهو كفيل بتأمين الغذاء لكافة العراقيين وأجيالهم القادمة فضلاً إنه سيكون رافداً إقتصادياً لبلد، والزراعة هي النفط الدائم، لذا اطلب من مجلس النواب الموقر لدعم هذا المقترح من قبل وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ووزارة المالية وبمراقبة مجلس النواب فضلاً عن توفير أكثر من |(٥) ألاف يد عاملة، حتى وإن كان من القروض لإنجاز هذا المشروع.

- النائب فيصل حسان سكر النايلي:-

كل الشعب العراقي ينتظر من مجلس النواب تشريع قوانين تصب في مصلحة الشعب، هذا القانون أكيد نحن فرحين به إذا كان فعلاً فيه صفاء نية ونقاء وبعيداً عن كل الشوائب، مثلما ذكر السادة النواب مشروع موازنة، في حين هو جاء نتيجة ظرف طارئ حصل في العراق وهو إرتفاع السلع الغذائية بشكل كبير مما أشكل على كاهل المواطن، مما دعا مجلس النواب والحكومة لإيجاد حلول حتى لا تتكرر هذه المسألة، لذلك أضم صوتي للسادة النواب الذي دعوا إلى تغيير عنوان هذا القانون بان يكون الدعم الطارئ للأمن الغذائي وتخفيف الفقر، هذان الشيئان بحاجة ماسة في البلد لأن يكون هناك وجود آلية أو تشريع قانون سريع من شأنه أن يخفف العبء عن الشعب الكريم، أقترح أن يكون القانون مضمونه بالأمن الغذائي وبتخفيف الفقر عن المواطن، أقترح إلغاء الفقرة ثانياً (١.٢.٣) من القانون كونها بعيدة عن موضوع القانون، وأن يكون فعلاً يتعلق بالأمن الغذائي وتخفيف الفقر، وردت المادة (٢) رابعاً، ما المقصود بالموارد الأخرى؟ هذه المادة مبهمة وغير واضحة وما هي المصادر الأخرى المفروض ان توضح في هذا القانون؟ حتى لا تبقى سائبة، المادة (٣) ثانياً ثالثاً هناك خاصية لمحافظتين، ما نوع هذه الخاصية؟ لماذا أعطيت خاصية، نطالب بان تكون هنالك خاصية لمحافظة الديوانية ومحافظة المثنى بأعتبار نسبة الفقر فيها مرتفعة، أيضاً هذا القانون سوف يشرع هل مجلس النواب في المستقبل له يد طولى عليه أم يبقى فقط لدى الحكومة والحكومة سنوياً تعمل به؟ ماذا لو إن هذه الحاجة أصبحت فائضاً في الأسواق وغير ذلك، أن يكون هنالك دور لمجلس النواب أقترح إنه في كل سنة الحكومة تأتي من خلال الوزارات العمل والشؤون الإجتماعية والمالية ووزارة التجارة ان تطرح كل تفاصيل القانون وأين ذهبت الأموال وكيف تم الشراء وما هي الآلية التي تمت والمصادر التي تم الأخذ منها وأين ذهبت هذه الأموال؟ ومجلس النواب يصادق على إجراءات الحكومة، وإذا رأى إن هنالك ضرورة أن يستمر

القانون أو ممكن ان يتوقف القانون، شمول جميع المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية في هذا القانون لأنه ألاف العوائل شملت منذ سنوات ولغاية الآن لم يتم شمولها، وبالتالي نرى شمول المتزوجين المفروض أذا كان مشمول بضوابط شبكة الحماية الإجتماعية من خلال نافذة او آلية صحيحة شمول هذه العوائل الفقيرة، هنالك ظاهرة إن التجار غزو الأسواق بشراء الحنطة والشعير وبالتالي دفع مبلغ عالي (٨٥٠) ألف دينار ممكن شيء يهدد الأمن الغذائي، اقترح أن يكون هناك اللجنة المالية أن يضمنوا ذلك كيفية معالجة هكذا وضع، وأرجو من السادة في اللجنة المالية بإعتبار هذا القانون الأول أن يكون لهم دور بارز وأن يصدر فعلاً قانون نقي حتى أعتقد كل أعضاء مجلس النواب يصوتوا عليه.

- مضر معن صالح الكروي:-

قانون مهم ولكنه لم يعطي إهتمام لبعض الملفات المهمة والفقرات وبالإضافة إنه لم يراعي وضع ديالى الخاص، حقيقة ديالى بكل المقاييس والمؤشرات التي فيها من ناحية نسبة الفقر والأرامل والنازحين، مدن وقرى مدمرة بالكامل إلى الآن، كان من المفترض أن يوضع في هذا القانون وإعطائه أهمية كبيرة من أجل أن يحقق هذا المشروع هدفه، أنا على يقين إن اللجنة المالية من خلال هذه الملاحظات أعادتهم للقانون والنظر لوضع محافظة ديالى وأعطائها أهمية وأولوية في هذا القانون، اطلب من اللجنة المالية وضع بعض البنود التي تتعلق بتعويض مجزي لفلاحي ديالى، حقيقة فلاحي ديالى لموسمين ودخلنا في الموسم الثالث لم يقوموا بزراعة أي محاصيل، وتعرفون ديالى هي تعتبر سلة بغداد بعض نواحيها سابقاً تعتبر سلة بغداد، بالإضافة إلى إنه ألاف الفلاحين يعانون من وضع معاشي صعب، لدينا مشكلة ثانية تواجه ديالى المفروض إن يكون ضمن إهتمام هذا المشروع، مشكلة الجفاف التي تمر فيه محافظة ديالى، حالياً أغلب مناطق ديالى فيها مشكلة الجفاف منعت الزراعة بالإضافة إنه حالياً لدينا مناطق محرومة من ماء الإسالة، إستثناء بوضع موازنة لها من أجل حفر آبار ومشاريع إسالة وتأهيل السدود الموجودة فيه، بالإضافة إلى ملف أخر مهم تعاني منه ديالى ملف التعويضات للمتضررين من جراء العمليات الحربية والعسكرية، لدينا ألاف المعاملات مضى عليها أكثر من سبع سنوات.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني(نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب هذا فيه قانون وهناك لجنة وزارية وفي المحافظات هناك لجنة.

- مضر معن صالح الكروي:-

مجرد إشارة إلى اللجنة المالية وأنا على يقين إن شاء الله سوف يأخذونها بنظر الاعتبار، لدينا ما يقارب (٢٠) ألف معاملة في اللجان.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني(نائب رئيس المجلس):-

المعاملات تمضي والحكومة أيضاً أعتقد هناك تواطئ.

- مضر معن صالح الكروي:-

سوف أعطيك دليل في موازنة عام ٢٠٢١ تم تخصيص (٣) مليار لمحافظة ديالى وهذا المبلغ لم يعوض أكثر من (١١٥) عائلة فقط من مجموع (٢٠) ألف معاملة.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني(نائب رئيس المجلس):-

بإمكان مجلس النواب متابعة هذا الملف ليست ديالى فقط وإنما كل المحافظات.

- النائب ليث مصطفى حمود الدليمي:-

بصراحة أكثر الأطروحات لعرض الموازنات السابقة واليوم نحن مقبلين شبه موازنة أيضاً فيها تخصيص مالي لمشاريع وأبواب صرف سوف تكون على مستوى البلد، محافظة بغداد للأسف طيلة السنوات الماضية ينظر لها حالها حال المحافظات البقية من حيث العدد من حيث الثقل والمركز، هذه العاصمة فيها أمانة بغداد ومحافظة بغداد يعني تعادل محافظتين، في التخصيصات السابقة تنمية الأقاليم عندما تصرف للمحافظة تذهب مها نسبة عالية إلى أمانة بغداد، وأنتم تلاحظون والجميع ينتقد الواقع المزري في محافظة بغداد وأمانة بغداد وهذه العاصمة التي هي واجهة بلد، يفترض أن يكون من ضمن الموازنات التي تخصص لعموم العراق ان يكون خصوصية لمحافظة بغداد بإعطائها أولوية في التخصيصات والمشاريع، كثير من المشاكل التي في هذه المحافظة

للأسف لا تجد آذان صاغية من كثير من مسؤولي الدولة المختصين على جميع الوزارات واليوم أهلنا في هذه المحافظة الكريمة حملوننا أمانة إيصال صوتهم من أجل إنقاذ موضوعهم، اليوم لدينا حزام بغداد فيه معاناة كبيرة حرمان لسنوات سابقة يحتاج إلى مشاريع خدمية و رفع المستوى المعاشي للمواطنين يحتاج إلى رعاية حرموا من كثير من مفاصل الرعاية الإجتماعية في أطراف بغداد وحزام بغداد للأسف لم تشمل بنسبة عالية منها، إضافة نحن نعد موازنة لقضية تنمية ونقول يوجد أمن غذائي يجب أن يكون من ضمن الموازنة تركيز على أمرين وزارة الموارد المائية من حيث توفير الحصص المائية وحل مشكلة المياه ودعم الوزارة، وزارة الموارد بحاجة لأن يكون لها خصوصية الدعم من اجل توفير نسبة المياه من أجل الزراعة وأيضاً دعم وزارة الزراعة، ليس فقط لدفع مبالغ الحنطة والشعير أو الحنطة والشلب للأعوام القادمة، نحن يجب أن نخصص تخصيصات خاصة في المرحلة القادمة كيف نشجع المزارعين على الزراعة؟ كيف نوفر؟ إضافة للقوانين المالية، يفترض أن لدينا قوانين لتسهيل الإجراءات، إجراءات السماد والمبيدات والبذور وتسهيل إجراءات النقل وتخفيف الضغط الحاصل على الجانب الزراعي في البلد عموماً.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

كنت أتمنى أن يكون السيد رئيس مجلس النواب موجود أنا أسجل تحفظي على آلية عد الأصوات بعدما عرض قرار رفض القانون من عدمه.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني(نائب رئيس المجلس):-

ما هي الإشكالية؟

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

الإشكال الاعتقاد لدينا واحتمال نكون على خطأ، الاعتقاد إنه كان العدد كافي للرفض، هذه فرصة نعيد في القاعة التي فيها التصويت الإلكتروني بالاجتماع القادم نطلبها رسمياً باعتبار إن كورونا على أبواب الانتهاء في العراق.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد طالباني(نائب رئيس المجلس):-

حالياً الآلية الموجودة الرفع بالأيدي، بعدما ننتقل إلى القاعد الجديدة فيها بالإمكان أن نعتمد عليها، حالياً هذا الموجود.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

هذا واضح وانا استثمر هذا الحدث للطلب من الرئاسة أن نتحول لتلك القاعة، حتى نلغي سوء الظن الموجود في جميع القضايا.

ثانياً: قانون الفقراء نقطة مكررة للأسف، لا أريد ان أطيل فيها، قانون الفقراء ولا يوجد أي شيء للفقراء خصوصاً في المحافظات الأشد فقراً السماوه والديوانية حسب تقرير وزارة التخطيط.

ثالثاً: حسب ما فهمنا من للجنة المالية ومن السيد (حسن الكعبي) الإقتراض سوف يلغى، لذلك بقى تمويل واحد هو التمويل الذي جاء من الفائض، والفائض جاء من المحافظات المنتجة للنفط وهي البصرة وذي قار وميسان وواسط بإعتبار إن باقي المحافظات لم يحدث فيها إتفاق على تسليم النفط، وبالتالي عدم وجود إنصاف لهذه المحافظات لا من البترودولار ولا من حيث الاستحقاقات للمشاريع الوزارية وغيرها، أقصد للتأكيد هذا سوف يسبب عدم تصويت نواب هذه المحافظات، الأشد فقراً ولا المحافظات المنتجة للنفط بجميع الكتل.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

السيد رئيس الجلسة، طبعاً حسب نص المادة (ثانياً) أولاً من نفس القانون الذي هو مقترح مشروع القانون، دعم الطوارئ للأمن الغذائي، لاحظنا بأن هذهِ المادة أكدت أنَ الحساب يمول من المصادر التالية الموجودة حسب نص المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، أي أنَ هذا القانون يعتمد على فائض بيع أسعار النفط والغاز وإنما مصدر النفط اليوم هي محافظة البصرة، بالتالي أنا أطالب من الإخوة السيد (حسن الكعبي) وزملائه في اللجنة المالية بعدم تجاهل حق البصرة في هذا القانون ونؤكد على عودة قانون (البترو دولار) من خلال هذا القانون، والتأكيد بأن اليوم محافظة البصرة قد سجلت من المبالغ المالية ما بذمة الحكومة الاتحادية تقدر حوالي (٣٠) ترليون دينار، بالتالي هناك حق مكتسب لمحافظة البصرة يجب أن يتم التأكيد عليه في هذا القانون وأن نسبة الفائض من الوفرة المالية في هذا القانون هو لتسديد جزء من استحقاقات محافظة البصرة من (البترو دولار)، طبعاً استناداً إلى نص المادة (٤٤) من قانون المحافظات الغير منتظمة بإقليم المعدل، أود أن أُضيف شيء مهم جداً لمقترحات ان شاء الله تكون نافعة للجنة، تعديل النسبة المئوية من ٣٥ إلى ٥٠%للفقرة أولاً من نص

القانون من المادة (٣) من مقترح هذا القانون، وذلك من أجل تحقيق التنمية الزراعية ونقترح إنشاء صندوق دعم الزراعة والمزارعين في هذهِ المادة، إنشاء صندوق يسمى دعم الزراعة والمزارعين، تكون الأولوية نعم في محصول الحنطة والشلب وما ذكر في القانون، بالإضافة إلى ذلك تسديد مستحقات المزارعين وحماية المنتج المحلي لأن اليوم هناك فرصة من خلال هذا القانون ان نقوم بحماية حقيقية للمنتج المحلي وبالأخص القطاع الزراعي بشكل عام وشمول كافة المحاصيل كأن يكون محصول الطماطم اليوم في محافظة البصرة ومحاصيل الفواكه والخضر لباقي المحافظات وهناك كانت وعود سابقة لرئاسة المجلس والأخ السيد (حسن الكعبي) في الدورة السابقة للمزارعين بحل مشاكلهم وانقاذهم من القروض المتراكمة في ذمة هؤلاء المزارعين ووصل بهم الحال الى ملاحقة الكفلاء واليوم أغلب الكفلاء في محافظة البصرة هم في التوقيف، لذلك نتمنى التأكيد على هذهِ النقطة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

أرجو التأكيد على المشروع.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

أُضيف إلى شمول أصحاب المشاريع الصناعية الزراعية أيضاً أصحاب حقول الدواجن والثروة الحيوانية، لاحظنا هنالكَ قفزة نوعية اليوم حصلت في البلد تطوير الزراعة والثروة الحيوانية، علينا استثمارها في هذهِ المرحلة من خلال هذا القانون كما كل ما تقدم من مقترحات هي تدعم لخلق قطاع جديد ينافس قطاع النفط وأنتم تعرفون اليوم العراق هو أحادي القطاع بالتالي يجب علينا أن نستثمر هذا القانون ونمضي قدماً بقطاع رديف وتحقيق التنمية المستدامة ودعم الاستثمار الزراعي.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السادة أعضاء اللجنة المالية هل لديكم شيء تُضيفوه.

- النائب فلاح حسن حسين صافي الهلالي:-

طبعاً بصراحة عند استضافة السيد وزير المالية ووزير الزراعة كنا نحاول معالجة قضيتين مهمة.

القضية الأولى: هي إرتفاع الأسعار للمواد الغذائية.

القضية الثانية: هو انخفاض المستوى المعيشي لأبنائنا من الشعب، أتى إلينا هذا القانون المرسل من قبل مجلس الوزراء لا يمثل هذهِ النقطتين أدخلوه في نقطة أُخرى موضوع التنمية، التنمية ليس لها علاقة في ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي، نحنُ هنا نريد أن نؤكد على هذا القانون أن يشمل فقط الدعم الغذائي وكذلكَ معالجة مستوى الفقر عند الشعب العراقي، هنا عالج هذا القانون هو دعم البطاقة التموينية حيث يجب أن تكون شهرياً وتحسين مستواها وكذلكَ أن تكون مدعومة بكميات أكثر من هذهِ الكميات الموجودة، كذلكَ شراء الحنطة والشعير وكذلكَ تسديد الفلاحين، نحنُ اللجنة المالية أنا أطلب منكم التأكيد على قضية مهمة، قضية انخفاض المستوى المعيشي للشعب، بصراحة نحنُ لدينا مستوى هائل من العاطلين، أنا فقط أريد اعطائكم إحصائية عن محافظة (ذي قار) المحافظة فيها حالياً (١٥٠) ألف عاطل من الخريجين يبحثون عن عمل، إضافة إلى ذلك ما يقارب (١٠٠) ألف من الكسبة العاطلين، نقصد بالعاطلين في الإقتصاد هم الذينَ يبحثون عن العمل دونَ أن يجدوه، يا سيادة اللجنة المالية الأستاذ (حسن الكعبي) والإخوة الكرام يجب أن تراعون هذه النقطة هي توفير فرص عمل أو تخصيص منح مقطوعة إلى الخريجين والعاطلين إضافة إلى دعم صندوق الرعاية الإجتماعية وكذلكَ زيادة رواتب المتقاعدين.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السادة اللجنة المالية إذا كانَ لديكم ملاحظات أو استفسار أرجو أن يكون بشكل مختصر.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

أولاً شكر وتقدير لكل السيدات والسادة الذينَ بعثوا مداخلاتهم ومقترحاتهم مكتوبة، لأنَ هذا سوف يساعدنا كثيراً على تضمينها بشكل دقيق وسريع حسب ما يتلائم مع جوهر مشروع القانون، لابد أن نذكر أنما ما يسمى بالحساب الموضوع الذي من قبل وزارة المالية إلى ما يصل لحد أعلى (٢٥) ترليون هو عن فائض الوفرة تخميني وليسَ حقيقي، نحنَ لا نتكلم عن (٢٥) ترليون الأن موجودة تحت يد وزارة المالية أو الخزينة موجودة تحتهم وسوف يتم سحب (٢٥) ترليون ويقسمون ٣٥% الأولى على كذا و ٣٥% على كذا وكذلكَ بقية الحصص.

إخواني أخواتي، المبلغ تخميني وهو ليسَ نهاية سنة ولدينا وفرة، بالوفرة تنتهي السنة المالية ويكون هنالك تسديد للنفقات ويكون لدينا إيرادات يكون لدينا فائض بهذهِ الإيرادات تسمى هذهِ الوفرة، عادةً توزع ديون سابقة وكذا ٠٠٠٠

الأن نتكلم عن هذا الحساب الذي هو تخميني في الأساس، يعني في شهر نيسان بعنا نفط بمبلغ (٩) مليار، كم سددنا نفقات على قانون (١٢/١) بالإدارة المالية ونفقات اخرى، لنفرض سددنا مثلاً (٧) مليار كم بقي لدينا (٢) مليار هذا المبلغ سوف يدخل في هذا الصندوق، طبعا سوف تتمول بالنسب التي موجودة، ليس لدينا (٢٥) ترليون نقداً، وغداً إن شاء الله سوف يحضر السيد وزير المالية وسوف نسألهُ عن هذا الموضوع، الأن نحنُ ليسَ لدينا وفرة، الأن في الخزينة ليس لدينا وفرة فيها (٢٥) ترليون ليسَ موجود لدينا.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذا الجواب يجب أن يكون من خلال وزارة المالية.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

بالضبط هذا أولاً سيادة الرئيس، الأمر الأخر إخواني وأخواتي نحنُ كالجنة مالية عندما ثبتنا في جلستنا اليوم عدم المضي بالقروض لأنهُ استمزجنا أراء الإخوة والأخوات أعضاء مجلس النواب ، وأيضاً أنهُ نحنُ في الوفرة لا يمكن لنا أن نمضي بتكبيل ديون الأجيال الحالية والمستقبلية للقروض وفوائدها، لذلك صندوق السيادي أو صندوق الأجيال ضروري جداً أن يعبئ فيهِ الوفرة حتى لو كان بقدر مليار واحد كل شهر فهذا يعتبر مبلغ لأنه بالنتيجة راح يتحقق لدينا.

النقطة المهمة التي يثيرها السيد الرئيس والإخوة والخوات الحضور أنَ هذهِ المبالغ موجهة لإنفاقات محددة في مجال الأمن الغذائي والتنمية، إخوان نحنُ لا نستطيع نوقف عجلة التنمية في المحافظات، الأن كثير من الإخوة والأخوات طالبوا أنهُ أين المشاريع التي نقوم بها في محافظة البصرة، ذي قار، واسط ،نسيان وبقية المحافظات الأخرى العزيزة، فالأنفاق سيادة الرئيس موجه إلى التنمية والأمن الغذائي، الأمن الغذائي شق اليوم مفردات البطاقة التموينية السلة الغذائية تعزيزها الخزين الاستراتيجي واستحقاقات الفلاحين، وهذا كله، إسمح لي سيادة الرئيس أنا فقط أتكلم نيابةً عن اللجنة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

لديكم وقت في اللجنة تناقشون والسيدات والسادة النواب يحضرون عندكم وتكون مناقشات فردية جانبية، تفضل أكمل لدقيقة واحدة.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

الشق الأخر هو شق التنمية هو شق المشاريع إخوان، يعني الذي شيد مستشفى في محافظة (ذي قار) وباقي ١٠% أو١٥% كيف يكمله؟

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

رجاءً بدون مداخلات جانبية.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

أنا فقط أنقل الفكرة، الإخوة يسألون عن الأمن الغذائي يقول ما الذي أتى بالمشاريع، القانون يتناول الأمن الغذائي ويتناول التنمية، ما هي التنمية؟ لديكَ مستشفى في محافظة (ذي قار) باقي لها ١٠% نتركه يندثر ويدمر وينتهي أو نُكمل ال ١٠% التي هي لا تكلف مليارين أو ثلاث أو أربعة مليارات هذا هو موضوع التنمية.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب، تُرفع الجلسة.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولا تحسبنَ اللهُ غافلً عما يعمل الظالمون إنما يُؤخرهم ليومٍ تشخصُ فيهِ الأبصار) صدقَ اللهُ العليُ العظيم.

يستذكرُ شعبنا العراقي والتركماني اليوم بمشاعر الحزنِ والألم للذكرى السنوية (٣١) لمجزرة (ألتو نكه بري وتازة) البشعة التي ارتكبت بحق المئات من أبناء الشعب التركماني، ففي مثل هذا اليوم وفي شهر رمضان المبارك في عام ١٩٩١ قامت قوات الحرس الجمهوري التابعة للنظام

البائد بإزهاق أرواح المئات من التركمان الآمنين العزل من أهالي(ألتون كوبري وتازة) ومن كل القوميات، وفي (كركوك، وطوز، وتازة) بينَ طفل برئ وشابٍ يافع وشيخٍ طاعن بالسن كانوا يبحثون عن ملاذِ أمن هرباً من ظلم وبطش القوات النظامية وقتها والتي كانت تقتل الناس بشكلٍ عشوائي بحجة القضاء على الإنتفاضة الشعبانيه في ٢٨ من شهرِ أذار عام ١٩٩١ ودونَ تفريق بين من يحمل السلاح وبينَ من يريد الأمن والأمان والسلام، إنَ المجازر البشعة التي ارتكبت بحق أبناء الشعب التركماني ومنذُ تأسيس الدولة العراقية إلى يومنا هذا ما هي إلا محاولات لطمس هويتهم القومية وتهجيرهم من أراضيهم وتغيير معالم مدنهم وقراهم إلا آنَ هذا الشعب العريق بقى وسيبقى دائماً محافظاً على هويتهِ القومية ومداعً عن وحدة العراق أرضاً وشعباً ولا يزال أبناء هذا الشعب العريق مستعداً لمواجهةً جميع التحديات التي تهدد أمن واستقرار العراق مثلما سطروا أروع البطولات أثناء مواجهتهم لتنظيم داعش الإرهابي من استهدافهم، عندما تم استهدافهم بالسلاح الكيميائي في ناحية(تازة) المنكوبة وإننا إذ نستذكر هذهِ الذكرى الأليمة فإننا نوجهُ دعوتنا إلى الرئاسات الثلاث رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، رئاسة مجلس النواب، ونؤكد لهم إنَ خيرِ استذكار تضحياتِ دماءِ شهداء تركمان العراق هو الإستجابةِ لمطالبِ هذا الشعب العريق وتمثيلهم ضمن الرئاسات الثلاث وفي مؤسسات الدولة بما يتناسب مع حجم المكون التركماني في العراق دستورياً، وتشريع قانون تنظيم حقوق التركمان التي وصلت إلى مراحل التصويت في الدورات السابقة فضلاً عن عدم ابعادهم عن المشاركة في الملف الأمني من خلال المناصب القيادية في وزارتي الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية حسب المادة(٩) من الدستور التي يتطلبُ بمشاركة المكونات جميعاً ضمن القوات المسلحة العراقية وأخيراً أُطالب الرئاسات الثلاث والقيادات السياسية والمجتمع الدولي وتحديداً مجلس النواب العراقي بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة بخصوص الأراضي الزراعية وإعادتها إلى أصحابها الأصليين دونَ تمييزٍ أو إقصاء، الرحمة والمغفرة لشهداء العراق وشهداء مجزرة (ألتون كوبري وتازة) والخزي والعار للقتلةِ المجرمين الذينَ تلطخت أيديهم بدماء شهدائنا الأبرار، الكتلة التركمانية النيابية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أود إعلام السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، آنهُ وردَ إلى رئاسة المجلس طلبي استجواب أحدهم استجواب أحد الوزراء والطلب الآخر لإستجواب رئيس هيأة بدرجة وزير تمَ إحالتهُ إلى لجنة النظر في الإستجوابات لبيان إكمال الشكلية والموضوعية بالإستجواب وسيتم الإعلان عن أسماء المستجوبين في الجلسات القادمة، تُرفع الجلسة إلى يوم الأربعاء والجلسة مخصصة لإنتخاب رئيس الجمهورية.

رُفعت الجلسة الساعة (٤:٣٧) عصراً

****

****

******